الحدث

فتحت الإمارات والبحرين بتوقيعهما على اتفاقي إشهار التطبيع مع إسرائيل الباب واسعاً أمام الاحتلال للحصول على مكاسب اقتصادية ضخمة، من دون دفع أي ثمن سياسي، إذ إن الاتفاقات، التي وقعت في البيت الأبيض أول من أمس، لا تأتي على ذكر وقف ضم إسرائيل أراضي فلسطينية، أو الدولة الفلسطينية، وهي تركز أكثر على التقارب السياسي والاقتصادي بين أبوظبي والمنامة وتل أبيب، التي كانت أعلنت بصراحة رفضها بيع واشنطن مقاتلات «أف 35» لأبوظبي

بنود اتفاقي التطبيع جميع المكاسب لإسرائيل

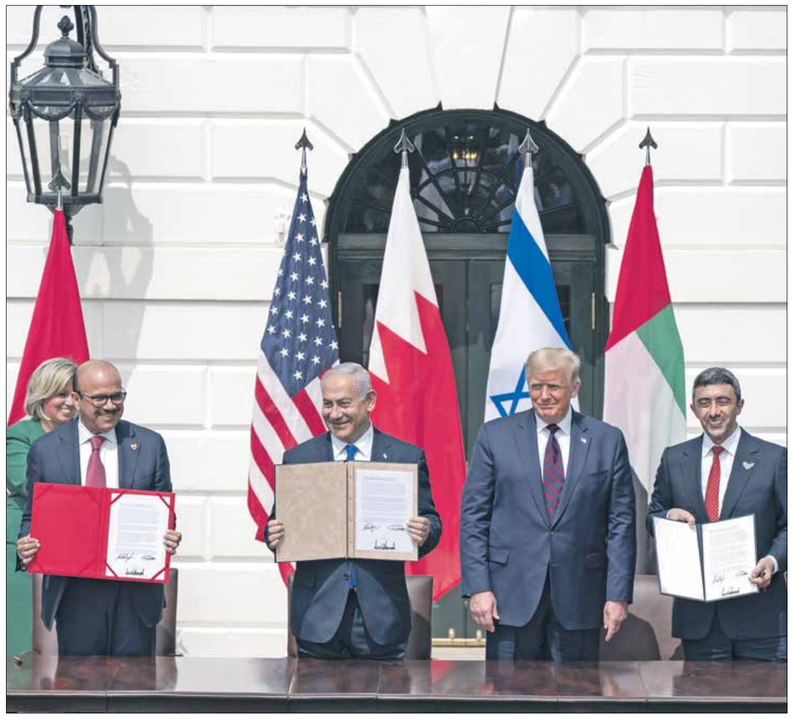
خلال التوقيع على الاتفاقيات في واشنطن أول من أمس (Getty)

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
وواشنطن ـ **العربي الجديد**

يمكن تلخيص توقيع الإمارات والبحرين على إشهار تطبيعهما مع الاحتلال بالكلمات التي نقلتها صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن المدير التنفيذي لمنظمة «جي ستريت» جيريمي بن عامي، والتي قال فيها «إنه ليس حلاً للصراع، وليس سلاماً - إنه صفقة عمل». لكن مكاسب «صفقة العمل» هذه ستذهب إلى تل أبيب فقط، إذ إن الخطوط العريضة لاتفاقي التطبيع لم تأت على ذكر موضوع وقف ضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو حتى حصول الإمارات على مقاتلات «أف 35» المتطورة، والتي كان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قد أعلن رفضه لها.

كما أن الاحتلال سيكون الرابح الأكبر من الاتفاقين، إذ إنه سيتم افتتاح سفارات بين إسرائيل والإمارات والبحرين، والتوصل إلى اتفاقيات في مجالات الاستثمارات والطيران والزراعة. ولم تكد الإمارات وإسرائيل توقعان الاتفاق، في مهرجان برعاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض، حتى بدأ الإعلان عن مذكرات تفاهم ذات طابع اقتصادي بين مؤسسات من الجانبين.

وعلى الرغم من التوقيع، مساء أول من أمس الثلاثاء، على اتفاقي التطبيع بين الإمارات والبحرين وإسرائيل، إلا أن حكومة الاحتلال لم تنشر تفاصيل الاتفاقين، فيما نشرت صحف إسرائيلية، مثل «يديعوت أحرونوت» و«هآرتس»، بعض التفاصيل والخطوط العريضة للاتفاقين. وبحسب «يديعوت أحرونوت»، يمتد اتفاق التطبيع مع الإمارات على تسع صفحات، ويهدف إلى إقامة علاقات بين الجانبين، وتبادل سفراء، وترد فيه إشارة إلى التطلع لحل الدولتين، لكنه لا يتطرق إلى مخطط الضم. وجاء في الاتفاق أنّ العلاقات بين إسرائيل والإمـارات «يمكن أن تساهم في سلام إقليمي». وينصّ على أن «إسرائيل والإمارات مصممتان على ضمان سلام دائم في الشرق الأوسط. تتشاطر الدولتان التزام التطبيع والأمن والازدهار. تؤمن الدولتان بأن تطور علاقات صداقة بينهما والتطبيع يوافق مصالح الدولتين وأيضاً مصلحة تحقيق سلام في الشرق الأوسط، وأنه سيكون ممكناً مواجهة التحديات على أساس التعاون، وليس من خلال المواجهة». وبحسب الصحيفة، فقد وُضع أيضاً ملحق مبادئ أساسية في مجالات مختلفة للتعاون، على أساس التوصل إلى اتفاقيات في مجالات الاستثمارات والطيران المدني والبيئة والمياه والزراعة. ويتحدث الاتفاق عن «أجندة استراتيجية للشرق الأوسط»، مع التطرق إلى أهمية الأمن والتزام التعاون لتحقيق الاستقرار، فيما لا يتطرق نص الاتفاق إلى مقاتلات «أف-35».

في المقابل، قالت الصحيفة إنّ «إعلان السلام» الذي وُقّع مع البحرين نصّ على أنّ «الملك حمد بن عيسى سلمان آل خليفة، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، اتفقا على فتح عهد من الصداقة والتعاون للوصول إلى شرق أوسط مستقر، وامن، ومزدهر لصالح دول وشعوب المنطقة». ويضيف أن «البحرين وإسرائيل واقتنعا من أن هذا التقدم سيقود إلى مستقبل تستطيع فيه الشعوب والديانات كافة العيش معاً بشراكة فعالة، والاستفادة من سلام وازدهار تُركّز فيه الدول على المصالح المشتركة وبناء مستقبل أفضل. لقد بحث الجانبان التزامهما المشترك لدفع الأمن والسلام في الشرق الأوسط، وسط تأكيد أهمية تبنّي رؤية اتفاقيات أبراهام: توسيع دائرة السلام، الاعتراف بحق كل دولة بالسيادة والعيش بسلام وأمن، ومواصلة الجهود للتوصل إلى حل شامل منصف ومستديم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني». وأشارت إلى اتفاق البحرين وإسرائيل «على السعي لتوقيع اتفاقيات في الأسابيع القريبة بشأن الاستثمارات، والسياحة، والرحلات المباشرة، والأمن، والاتصال والتكنولوجيا والطاقة والصحة والثقافة والبيئة ومجالات أخرى من الربح المشترك. وأيضاً تم الاتفاق على تبادل السفراء».

من جهتها، قالت الإذاعة الإسرائيلية العامة والإذاعة العسكرية «غالي تساهل» إنه يتضح من الوثائق التي نشرها البيت الأبيض لاتفاقيتي التطبيع، عدم وجود أي ذكر صريح لحلّ الدولتين، ولا للدولة الفلسطينية أو موضوع فرض السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. في المقابل، تتحدث الاتفاقيات فقط عن تطلعات شرعية للشعبين، من دون توضيح للمقصود من هذا التعبير. وكان وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس قد أكد، في تعقيب على الاتفاق مع الإذاعة الإسرائيلية، أنه لا يرى إمكانية لقيام دولة فلسطينية، والحلّ من وجهة نظره هو استيطان في أنحاء «أرض إسرائيل» كافة مع حكم ذاتي موسع الصلاحيات للفلسطينيين. أما رئيس الكنيست ياريف ليفين، فأكد من طرفه أنّ مخطط الضم لم يُلغَ وأنه أُجّل فقط نزولاً عند طلب ترامب، خصوصاً أن الحكومة كانت قد أعلنت أنها لن تنفذ المخطط من دون موافقة الولايات المتحدة. واعتبر كتاب الرأي والأعمدة في الصحف الإسرائيلية، أمس الأربعاء، أن اتفاقيتي التطبيع تمثلان عملياً نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي، مع الإبقاء على النزاع مع الفلسطينيين، وهو تعبير مخفف لإزاحة الأنظار عن واقع استمرار الاحتلال الإسرائيلي. ورأى صحافيون وكتاب محسوبون على اليسار، مثل نوعا لنداو في «هآرتس»، أن «الاتفاق، على أهميته، ينهي عملياً أي حرب، بالرغم من أنه بحسب الاستعدادات والمشاهد التي سادت البيت الأبيض وحديقته، كان يمكن لها أن توحي لكائن فضائي لو حطّ في حديقة البيت الأبيض، أن الحديث يدور عن إنهاء حرب دموية وطويلة الأمد، لكن في الواقع أين ومع من، أو بين من كانت هذه الحرب، بالتأكيد لم تكن مع دول الخليج».

في المقابل، فإن كتاب الأعمدة من اليمين هللوا للاتفاق باعتباره يبشر بشرق أوسط جديد، وفق العنوان الرئيسي الذي اختارته صحيفة «يسرائيل هيوم». وقد كتب رئيس تحرير الصحيفة يوعز بيسموط، المعروف بارائه اليمينية وإخلاصه لنتنياهو، «لقد وقعت دولة إسرائيل على اتفاق تاريخي مع الإمارات، هذه الدولة الأكثر تطوراً اليوم في العالم العربي، ومع جارتها في الخليج البحرين، الدولة الحليفة للسعودية. يجب أن تكون ساذجاً حقاً كي لا تفهم أن السعودية منحت ضوءاً أخضر لهذا الاتفاق، بل إنها في الطريق للانضمام، وهي تدفن المبادرة العربية من عام 2002. لقد أعلن ترامب أن دولتين وربما 5-6 دول عربية أخرى ستنضم للاتفاقيات، هذا أمر مذهل، وليس أقل من ذلك. الصراع العربي الإسرائيلي كما عرفناه منذ قيامنا كأمة سيادية يتغير أمام أعيننا».

واعتبر بن كسبيت أنه على الرغم من أن «الحديث لا يدور عن اتفاق سلام بمعناه اللفظي، إلا أن لهذه الاتفاقيات قدرة هائلة في التأثير التاريخي، فإذا كان هذا هو الاتجاه الذي يسير فيه العالم العربي المعتدل، فعلينا أن نأمل بأن يؤدي ذلك يوماً ما إلى تغيير الموقف عند الفلسطينيين، إذ إننا للأسف لا يمكننا استبدال الفلسطينيين بإماراتيين، أو بحرينيين أو لوكسمبورغيين، فنحن عالقون معهم هنا، وأمس (الأول) اختبر ذلك على جلودهم مرة أخرى سكان أسدود وعسقلان». وقال إن حقيقة تصدع السور العربي، ونجاح إسرائيل في تقويض العقيدة الفلسطينية والتي تقول بأنه فقط حل القضية الفلسطينية سيجلب التطبيع، فإن من شأن هذه الحقيقة أن تساعد الجيل القادم للقيادة الفلسطينية كي يدرك أنه حان وقت ترك الأحلام والارتباط بالواقع.

وتساءلت الصحف الأميركية، من جهتها، عمّا ستجنيه الدول المطبّعة، في وقت أجمعت فيه على أن الرابح من وراء ذلك تل أبيب على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. وذكرت «نيويورك تايمز» أن ادعاء ترامب أن الاتفاقيات التي وُقّعت تمثل «حقبة جديدة لشرق أوسط جديد» اعتبره خبراء أمراً مبالغاً فيه، مشيرة إلى أنها فشلت في التطرق إلى مستقبل الفلسطينيين. وأوردت تصريحاً لمؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة «جي ستريت»، جيريمي بن عامي، قال فيه: «إنه ليس حلاً للصراع، وليس سلاماً - إنه صفقة عمل». وأضاف قائلاً: «من الواضح جداً جداً أنّ هناك مصالح مشتركة بين إسرائيل وهذه الدول، سواء عسكرياً أو أمنياً أو دبلوماسياً أو اقتصادياً، وهذه المصالح كانت قائمة منذ عقدين من الزمن».

وفي تقييم لما ستربحه أبوظبي والمنامة من وراء التطبيع، أورد موقع «سي أن أن» أنّ الإمارات أوضحت أنها ترغب في الحصول على مقاتلات «أف-35» من أميركا، وهي الخطوة التي تلاقي معارضة في الأوساط الإسرائيلية. وأشار مقال «سي أن أن» إلى أنّه من غير الواضح ما هي الأهداف المحددة التي تنوي البحرين تحقيقها من وراء التطبيع، لكنه أضاف أن الاتفاقات تفتح الآفاق لإمكانية اقتناء المعدات التكنولوجية المصنعة في إسرائيل، بما فيها المعدات العسكرية، وكذلك التعاون في المجالات الاقتصادية والصحية وفي السياحة وغيرها.

في هذه الأثناء، اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في بيان ليل الثلاثاء، أنّ السلام لن يتحقق في المنطقة «بدون إنهاء الاحتلال». وأكد «أننا لم ولن نفوض أحداً بالحديث باسم الشعب الفلسطيني ونيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، معتبراً أن «المشكلة الأساس ليست بين الدول التي وقعت الاتفاقيات وسلطة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن مع الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال».

من جهته، أعلنت السعودية التي توقع تراجع أن تعترف بإسرائيل «في الوقت الملائم»، عبر حكومتها أنها تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتدعم جميع الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل وشامل بما يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

> **روحاني يهدد**
>
> هاجم الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أمس، حكام الدول التي تطبع علاقاتها مع إسرائيل، قائلاً إنّ «هؤلاء الحكام لا يفهمون الدين وأحكامه ولا يفهمون الواجب الملقى على عاتقهم تجاه الشعب الفلسطيني وأخواتهم في اللغة والعروبة». وأضاف أنّ «الصهاينة يرتكبون في فلسطين يومياً جرائم فكيف مدد تم يد الصداقة الى اسرائيل، وفضلاً عن ذلك تريدون منحها قاعدة في المنطقة؟». وخلص الى القول «تتحملون جميع العواقب الوخيمة لهذا».

> **عباس: السلام لن يتحقق في المنطقة بدون إنهاء الاحتلال**

> **لا يوجد أي ذكر صريح لحل الدولتين أو الدولة الفلسطينية**

«الانتقالي» يعتقل داعية انتقد التطبيع

قال مصدران يمنيان، لوكالة «الأناضول» التركية، أمس الأربعاء، إن قوة تابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، المدعوم إماراتياً، اعتقلت الداعية السلفي ياسر العزاني، في محافظة عدن، على خلفية انتقاده تطبيع الإمارات مع إسرائيل. وقال القيادي السابق في «المقاومة الجنوبية» عادل الحسني، في تغريدة، إن «القوة التابعة للمجلس الانتقالي اعتقلت العزاني على خلفية خطبة توكد دعم فلسطين، وتنتقد التطبيع مع إسرائيل».

شرق غرب

الاحتلال يعتقل 12 فلسطينياً في الضفة

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ليل الثلاثاء – الأربعاء، 12 فلسطينياً خلال اقتحامات نفذتها في مناطق متفرقة من الضفة الغربية. وقال «نادي الأسير» إن 5 مواطنين اعتقلوا في بيت لحم، ومواطن من نابلس. كما اعتقلت قوات الاحتلال أسعد أمين حنتولي، رئيس بلدية بلدة سيلة الظهر، جنوب جنين، والأسير السابق فهد عبد العزيز زعرور، بينما تحدثت مصادر صحافية عن اختطاف قوة إسرائيلية خاصة الشاب محمد مطاحن من مخيم جنين، واعتقال مواطنين من رام الله وأريحا.

(العربي الجديد)

مساعدات من إسرائيل إلى تشاد عبر أجواء السودان

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس الأربعاء، أن إسرائيل أرسلت طرود مساعدات إنسانية إلى تشاد، لمساعدة هذا البلد على مواجهة تفشي وباء كورونا، ولمواجهة الفيضانات التي تجتاحه. وبحسب الإذاعة، فقد حملت الطرود على متن طائرة للجيش التشادي، عبرت الأجواء السودانية.

(العربي الجديد)

روحاني: واشنطن فشلت في تفعيل آلية «فض النزاع»

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني (الصورة)، أمس الأربعاء، إن يومي السبت والأحد المقبلين، «سيشهدان انتصاراً للشعب الإيراني وهزيمة مدوية لأميركا»، وذلك رداً على تصريحات أميركية بشأن تفعيل آلية «فض النزاع» لإعادة فرض العقوبات على طهران، يوم الأحد المقبل، بعد مضي شهر على إخطار مجلس الأمن. وأضاف روحاني، في جلسة للحكومة، إن واشنطن «فشلت في كسب دعم الدول الأخرى في مجلس الأمن الدولي، لتفعيل الآلية».

(العربي الجديد)

الهند والصين: استمرار تبادل إطلاق النار

قال مسؤولون هنود، أمس الأربعاء، إن القوات الهندية والصينية تبادلت إطلاق النار على الحدود مرتين خلال الأسبوع الماضي. وبحسب أحد المسؤولين، فإن الواقعة الأولى جرت على الضفة الشمالية لبحيرة بانغونغ تسو أثناء التحضير لاجتماع بين وزير الخارجية الهندي سوبرامانيام جايشانكار ونظيره الصيني وانغ لي في موسكو، يوم الخميس الماضي، فيما أكد الجانبان، يوم الإثنين الماضي، أن هذه القوات أطلقت النار في الهواء على الضفة الجنوبية للبحيرة.

(رويترز)

قبرص مستعدة للحوار مع تركيا «دون تهديد»

قال الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس (الصورة)، أمس الأربعاء، إن بلاده مستعدة للحوار مع تركيا لحل الخلافات، لكن «من دون ابتزاز أو تهديدات». وأضاف أناستاسيادس بعد اجتماعه مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل في نيقوسيا، إن «قبرص كانت دائماً على استعداد للحوار، لكن لكي يكون ذلك فعالاً، فإنه يحتاج لتعريف واضح يستند للقانون الدولي دون ابتزاز أو تهديدات».

(رويترز)

للحديث تتمة...

استقالات المسؤولين الليبيين

اسامة علي

لا تزال الطبقة السياسية في ليبيا تواصل قراراتها وخطواتها الملتقة على الأوضاع عجزاً أو هرباً منها، ما عمّق أزمة الثقة بينها وبين الليبيين، ليبقى التساؤل عن جدوى تلك القرارات. أعلن رئيس الحكومة الموازية في شرق البلاد، عبد الله الثني، تقديم استقالته وكامل حكومته، الاثنين الماضي، لرئيس مجلس نواب طبرق عقيلة صالح، معللاً خطوته بأنه «مرتبطة بعدم قدرته على تنفيذ ما تصبو إليه التظاهرات، لأن الإمكانات المتاحة لها ضعيفة، حيث لم تقرر لها ميزانية محددة، ولم تخصص لها مبالغ حتى تستطيع التخطيط للصرف». لكن الاستقالة علّقها صالح باجتماع نواب طبرق، لمناقشة قبولها من عدمها. في موازاة ذلك، برزت أنباء عن عزم رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، تقديم استقالته. وعلى الرغم من نفي وزير العمل في حكومة الوفاق مهد الأمين في تصريحات صحافية الأمر، إلا أن معطيات الواقع تسند صحة تلك الأنباء. يعرف المواطن الليبي، الذي أصبح خبيراً في قراءة مقدمات الأحداث ليستنتج خواتيمها، أن كلتا الخطوتين، الخاصة بالثني وما تسرّب بشأن السراج، بمثابة تهرّب وكسب للوقت من أجل الوصول، من دون «وجع رأس» المواطنين ومطالبهم، إلى نتائج طاولة الحوار وتقاسم مكاسبها في الكواليس، على غرار ما حدث في لقاءات بوزنيقة في المغرب قبل فترة وجيزة. والأخيرة لم يخرج للعلن ما دار فيها سوى القليل، وتحديداً التسريبات حول معايير اختيار شاغلي المناصب العليا وتوزيعها جغرافياً.

وإن علّق بعض النشطاء السياسيين تحليلاً لخلفيات وأسباب استقالة الثني بكونها خطوة لـ«التهرب» من مطالب التظاهرات الشعبية التي نادت بإسقاط كل الأجسام السياسية بعد فشلها في حلحلة الأزمات العبيثية، إلا أن السؤال الأهم هو، كيف سيناقش مجلس النواب قرار الاستقالة، وهو الذي لم يجتمع منذ أكثر من عامين، قبل أن ينقسم على نفسه بين مجلسين: الأول في طبرق، والثاني في طرابلس؟ وبدلاً من الحفاظ على نفسه كجهة تشريعية، بات شتاتاً يقدم الدعم السياسي لطرفي الصراع.

ولن سيقدم السراج استقالته إذا ما صدقت التسريبات؟ لعقلية صالح الذي لم يعترف به واعتبره سلطة أمر واقع؟ أم سيقدمها السراج للشعب الذي وصف قراراته إثر أسبوع الاحتجاجات بـ«المسكنات»؟

الحدث

غزة ترد بالصواريخ: مفتاح الحل بيد الفلسطينيين

غزة ـ **ضياء خليل**

وضعت غزة بصمتها في الوقت الذي كان يتم فيه إشهار التحالف الإسرائيلي مع الإمارات والبحرين في البيت الأبيض، مساء الثلاثاء، فقصفت مدينتي أسدود وعسقلان المحتلتين بعدد من الصواريخ. وأحدث القصف الذي تزامن مع إلقاء رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو كلمته في احتفال إشهار التحالف صدى واسعاً، مع تحقيقه دماراً واضحاً في أسدود، والإصابات التي ألحقها أحد الصواريخ بالمستوطنين في المدينة الساحلية، وبينهم مصاب بجراح خطرة. وتفاعل الفلسطينيون بإيجابية كبيرة مع الصواريخ ورسالتها، وهي التي عبرت عن غضبهم العملي من اتفاقيات إشهار التحالف، وللتأكيد على أنهم «مفتاح الحل الوحيد» لقضيتهم، وأنّ التطبيع والتحالف لن يجلبا الأمن للإسرائيليين.

وقصفت طائرات حربية ومروحيات إسرائيلية، فجر وصباح أمس الأربعاء، مواقع عسكرية لحركة «حماس» وسط وشمال قطاع غزة. وخلال القصف الإسرائيلي ردت الفصائل لتثبيت قاعدة اعلنتها مراراً بأنّ «القصف يقابله قصف». وجددت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، التأكيد على أنّ الاحتلال الإسرائيلي سيدفع ثمن أي عدوان على الشعب الفلسطيني ومواقع المقاومة العسكرية. وجاء تأكيد القسام في بيان مقتضب، وصل إلى «العربي الجديد» بعد ساعات قليلة من القصف الإسرائيلي الذي استهدف مواقع عسكرية شمالي ووسط القطاع، فيما ردت المقاومة على هذا العدوان لتثبيت قاعدة أنّ «القصف الإسرائيلي سيقابله رد من المقاومة». وقالت الكتائب «قد كان وسيظل الرد مباشراً، فالقصف بالقصف، وسنزيد وتوسع من ردنا بقدر ما يتمادى الاحتلال في عدوانه». وفي ذات السياق، أكدت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أن المقاومة أطلقت رشقات صاروخية باتجاه مواقع ومستوطنات الاحتلال في ما يعرف بـ«غلاف غزة». وقالت السرايا إنّ «القصف جاء كرد من المقاومة على قصف مواقعها، وبإطار معادلة القصف بالقصف».

ورغم التوتر في غزة، إلا أنّ احتمالات توسع المواجهة في الوقت الحالي مستبعدة. فلا الفصائل الفلسطينية ولا الاحتلال الإسرائيلي راغبان في الذهاب إلى مواجهة أوسع، ولكلّ أسبابه، وبالنسبة للمقاومة في غزة، فإنّ دخول فيروس كورونا إلى القطاع في الوقت الراهن، والأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة، عوامل تمنع الذهاب إلى المواجهة الكبرى. أما الاحتلال الإسرائيلي فأسبابه داخلية، إذ لا يرغب نتنياهو في الذهاب إلى حرب وسط ابتهاجه بالتطبيع والتحالف مع الإمارات والبحرين، ومحاولته تحقيق مكاسب انتخابية من هذه الاتفاقيات، إضافة إلى الحراك الداخلي ضده على خلفية الفساد المتهم به مع زوجته، وقد تكون الحرب الواسعة «المسمار الأخير في نعشه السياسي».

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس الأربعاء، أن الصواريخ التي أطلقت من غزة تهدف إلى «عرقلة السلام» بين إسرائيل ودول الخليج. وقال، في بيان، «يريدون عرقلة السلام، لن يتمكنوا من ذلك، سنضرب كل من يحاول إيذاءنا، وسنمد يد السلام إلى كل من يمد يده إلينا لصنع السلام». وكتب وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، في تغريدة، «في أمسية سلام تاريخية، تلقينا تذكيراً من أعدائنا بأنه يجب علينا أن نكون أقوياء ويقظين لحماية شعب إسرائيل في جميع الأماكن وفي كل الأوقات». وأضاف «سنفعل ذلك».

ويشير الكاتب والمحلل السياسي حاتم أبو زايدة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ قصف المقاومة، بالتزامن مع كلمة نتنياهو في اتفاق إشهار التحالف مع الإمارات والبحرين، رسالة للإسرائيليين وللأنظمة التي طبعت، وتلك التي ستُطبع لاحقاً، بأنّ مفتاح الحل والسلام والهدوء فقط بيد الفلسطينيين وليس بأيديهم. ويوضح أبو زايدة أنّ غزة هي الوحيدة التي يمكن أن ترسل رسالة خشنة بشأن ما حدث في البيت الأبيض من إشهار التحالف، خصوصاً أنّ قادة المقاومة يدركون أن الرد الحقيقي على «اتفاقيات المهزلة» يجب أن يكون من غزة.

ورسائل المقاومة من غزة واضحة أيضاً إلى نتنياهو المنتشي بالاتفاقيات، والذي يتوقع أن يحصد نتائج هذا الإنجاز على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، حيث أرادت الفصائل أنّ تؤكد له أنّ الأمن مرتبط بالقضية الفلسطينية وليس بأبوظبي والمنامة، وفق أبو زايدة. ويبيّن أنّ الرسالة «وصلت للإسرائيليين وفهموها جيداً، وهم غير معنيين بالتصعيد في هذا الوقت. وكانت الصواريخ نوعاً من التعبير عن الرفض لمخطط تصفية القضية الفلسطينية، وتأكيدا من المقاومة على ألّا يعول أحد على أن تجلب الأمن، وأنها لن تغير من الواقع الاستراتيجي الصهيوني».

> **بحثت قيادة «حماس» مع ملادينوف الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة**

وبعد ساعات من إطلاق الصواريخ، بحثت قيادة حركة «حماس» مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، ومعاناة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وقال المتحدث باسم الحركة حازم قاسم، لوكالة «الأناضول» التركية: «التقى ملادينوف خلال زيارته غزة قيادة حركة حماس، لبحث دور الأمم المتحدة في التخفيف من آثار الحصار الإسرائيلي المتواصل على غزة». وأضاف أن «قيادة الحركة شرحت له (ملادينوف) المعاناة التي يمر بها شعبنا بفعل السلوك الإسرائيلي، ومنها معاناة الأسرى في سجون الاحتلال، خصوصاً مع تفشي جائحة كورونا بينهم».

خاص

حوافز إماراتية للسودان بهدف التطبيع

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية وحكومية مصرية، إن الإمارات تبذل جهوداً في المنافسة الإقليمية مع النظام المصري، الذي كان يقدم نفسه خلال الاتصالات الإقليمية، في الفترة الأخيرة، باعتباره الطرف الذي سيدفع الخرطوم لاتخاذ هذه الخطوة، حفاظاً على ما تبقى من دوره الإقليمي، وتعبيراً عن استمرار قدرته على التأثير السياسي في المنطقة.

وكان هذا الدور تعرض لتآكل كبير في السنوات الماضية، بانتقال مصر لملف الدول التابعة للسياسات الإماراتية والسعودية بالمنطقة. وزاد تآكله بتوقيع اتفاق السلام الأخير بين تل أبيب وأبوظبي، مع العلم أن تقارير عدة أفادت، أمس الأول، بأن القائمة بأعمال السفير السوداني في واشنطن أميرة عفاري، مثلت الخرطوم في الحدث الذي استضافه البيت الأبيض لإشهار التطبيع البحريني الإماراتي مع إسرائيل، من دون أن يصدر أي تعليق رسمي سوداني.

وذكرت المصادر المصرية، التي تحدثت مع «العربي الجديد»، أن الاتصالات بين الإمارات ومجلس السيادة الانتقالي بالسودان تصاعدت لدفع الخرطوم لاتخاذ موقف أكثر مرونة وسرعة في اتجاه التطبيع، مع التعهد بحوافز مختلفة من الإمارات وإسرائيل، تتمثل في مساعدات اقتصادية وفنية كبرى، في مجالات الري والزراعة والموانئ واستكشاف البترول والغاز الطبيعي.

وأضافت المصادر أن أحد الدوافع الأساسية للإمارات للإقدام على هذه الخطوات التحفيزية، استمرار مزاحمة السعودية في منطقة شرق أفريقيا والبحر الأحمر، وتقليص نفوذها الإقليمي، ذلك لأن معظم المشاريع الكبرى التي تروج مصر لها، كمستقبل للشراكة بينها وبين السودان والطرف الإسرائيلي، سيكون للسعودية دور أساسي بها.

ويمثل السودان مطمعاً للسعودية والإمارات وإسرائيل بسبب احتياجاته المتزايدة للمساعدات في جميع المجالات، لإعادة تأهيل المرافق والخدمات والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي، وتنمية فرص الاستثمار. ويأتي على رأسها المجالات الزراعية والإنتاج الحيواني بعد إنشاء سد النهضة الإثيوبي، والذي سينعكس بالإيجاب على قدرات السودان الزراعية وسيمكنه من وضع خطة مستدامة لري الأراضي طوال العام، إذا تحقق التكامل بين أكبر سد في القارة الأفريقية والسدود السودانية المحلية التي تسعى الحكومة لزيادة طاقتها الاستيعابية وترميمها، لا سيما بعد الفيضان الأخير الذي عانت منه البلاد. وبحسب المصادر فإن القيادات العسكرية في مجلس السيادة السوداني متحمسة للاتصالات الإماراتية والمصرية سواء بسواء، لكنها عبرت عن وجود خلافات داخلية مع العناصر المدنية في المجلس والحكومة، حول مدى إمكانية إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل في هذا العهد الاستثنائي، حيث يتمسكون بإرجاء مثل هذه القرارات المصيرية لنظام منتخب بالكامل، ليكون قادراً على مواجهة أي احتجاجات شعبية، إسلامية ويسارية، ربما تنفجر في وجه السلطة المؤقتة وتشعل الأوضاع من جديد.

وكانت مصادر دبلوماسية مصرية وخليجية قد قالت، لـ«العربي الجديد» في 15 أغسطس/آب الماضي، إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «يبذل جهوداً أخرى لإسراع بإدخال السودان دائرة الدول العربية المطبعة، كجزء من التخطيط الأميركي الجديد للمنطقة، مغرية الخرطوم بانهمار المساعدات المالية واللوجيستية عليها من الولايات المتحدة وأوروبا ودول خليجية». وبعد نشر التقرير بيومين، أعلن المتحدث السابق بوزارة الخارجية السودانية حيدر بدوي تأييد حكومة بلاده للتطبيع، الأمر الذي تلقفه مباشرة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالترحيب، قبل أن تعود الخارجية السودانية، عبر وزيرها عمر قمر الدين، لنفي التصريحات السابقة ثم تعلن إقالة المتحدث الرسمي، الذي يبدو أنه قد تحدث بما ليس مصرحاً بنشره، خصوصاً ما أشار إليه من وجود اتصالات بالفعل بين الجانبين.

وذكرت مصادر «العربي الجديد» وقتها أن إقامة علاقات، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي بين السودان وإسرائيل، ستكون حجر زاوية لتأسيس سوق كبيرة للطاقة في منطقة البحر الأحمر، بشراكة مع مصر والسعودية، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات الشركات القريبة من إسرائيل، ورغبتها في دخول المنطقة والاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة، وتكامل الجهود السودانية مع المشاريع المقترحة بين مصر والسعودية والحكومة الإسرائيلية في مجال إنتاج وإسالة الغاز الطبيعي. وأضافت المصادر أن الدخول في شراكة مربحة في هذا المجال هو البديل الوحيد لعدم اندلاع مشاكل بينها على الثروات المتوقع اكتشافها في مناطق البحر الأحمر ومسارات تصدير الإنتاج، خصوصاً بعدما بدأت السعودية التنقيب بنشاط عن الغاز في مياهها الإقليمية بعد ترسيم الحدود البحرية مع مصر، واستحواذها على جزيرتي تيران وصنافير، وتوقيع مذكرة تفاهم مع السودان للتنقيب، وتحديداً في الربع الأول من العام 2019.

تظاهرة في الخرطوم ضد التطبيع في أغسطس الماضي (محمود حجاج/الأناضول)

رصد

اوكل رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي مهمة ملاحقة الفاسدين في البلاد، من رجال سياسة وغيرهم، لجهاز مكافحة الإرهاب، وهي مهمة تبقى في إطار التجربة، التي يرتبط نجاحها بمدى شمولها جميع وجوه الفساد، وإبعاد التدخلات والضغوط السياسية عنها

انشأ الجهاز لمواجهة «القاعدة» لم «داعش» (علي مكرم غريب/الأناضول)

فاسدو العراق

جهاز مكافحة الإرهاب يتولى الملاحقة بصلاحيات استثنائية

سرّية تامة

أكد مصدر حكومي، لـ«العربي الجديد»، أنه «ليس لأعضاء لجنة التحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية، أو رئيسها أي اتصال مع مسؤولين حاليين أو سابقين، وحتى سياسيين، كما أن هؤلاء يخضعون لتبديل أرقام هواتفهم بشكل متواصل، كي لا يتعرضوا للضغوط».

بغداد ـ **عادل النواب**

يخوض جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، معركة جديدة ومختلفة تماماً عن الهدف الذي أنشئ في سبيل تحقيقه بداية العام 2006، وحوّله إلى بؤر ضاربة لمواجهة مسلحي تنظيم «القاعدة»، ومن ثم تنظيم «داعش»، وذلك بعد تكليف حكومة مصطفى الكاظمي له بمهمة تنفيذ أوامر القبض والاعتقال بحق المسؤولين المتهمين بقضايا الفساد، وكذلك فرض سلطة الدولة على المنافذ الحدودية والموانئ التي تعاني من سطوة المليشيات المسلحة.

«أوامر» لجنة التحقيق

الجهاز الذي يحظى بدعم أميركي منذ تأسيسه، ويرأسه الجنرال عبد الوهاب الساعدي، بات رسمياً الذراع المنفذة لأوامر الاعتقال التي تصدرها لجنة التحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية التي شكّلها الكاظمي في 27 أغسطس/آب الماضي. ويتراس هذه اللجنة ضابط رفيع في وزارة الداخلية، ويشارك في عضويتها ممثلون عن أجهزة أمنية حسّاسة، مثل جهازي الاستخبارات والأمن الوطني، بينما يتولى جهاز مكافحة الإرهاب مهمة تنفيذ قرارات القضاء المتعلقة بعمل اللجنة. وخوّل الكاظمي لجنة التحقيق بقضايا الفساد، حقّ طلب أيّ معلومات متعلقة بالقضايا التي تنظر فيها، من الوزارات، أو حتى من مؤسسات غير مرتبطة بالعمل الحكومي، كما كلّف جهاز مكافحة الإرهاب مهمة تنفيذ القرارات الصادرة عن قضاة التحقيق، أو المحاكم المختصة بالمسائل التي تخص لجنة التحقيق في قضايا الفساد، وفقاً للقانون.

وباشر جهاز مكافحة الإرهاب أولى مهامه المرتبطة باعتقال المتهمين بالفساد، ليل الثلاثاء الأربعاء، باعتقاله رئيس هيئة التقاعد السابق أحمد الساعدي، لاستغلال منصبه خلال السنوات الماضية، والتورط في قضايا فساد، كما بهم مقرات ومنازل مسؤولين آخرين، بينهم وزيران لم يتم الكشف عن اسميهما حتى الآن، وسط معلومات بأن رئيس ديوان الوقف السني عبد اللطيف الهميم ونجله، هما من بين الذين كُلّف الجهاز باعتقالهم بالتهمة ذاتها أيضاً.

وبحسب مسؤول حكومي في بغداد، فإن وحدة العمليات الخاصة في جهاز مكافحة الإرهاب، تتولى حالياً التحرك نحو ما لا يقل عن 40 قضية فساد يتورط فيها مسؤولون سابقون وسياسيون ومسؤولون في حكومات محلية بمحافظات عدة، إلا أنها إلى القضاء الأعلى لهذه المهمة، من أجل تجاوز الروتين والتأخير».

وأضاف المصدر، لـ«العربي الجديد»، أن الكاظمي اختار جهاز مكافحة الإرهاب لتنفيذ المهمة، كونه أكثر الأجهزة الأمنية بعداً عن التوجهات السياسية، وكذلك لقدرته على تنفيذ عمليات خاصة بشكل أفضل من الوحدات الأمنية الأخرى، حتى لو كان المستهدف سياسياً، وحتى لو كانت الفصائل المسلحة توفر له الحماية. وقال المسؤول الحكومي، إن اللائحة تضم اليوم أكثر من 30 شخصية متهمة بالفساد، سينفذ جهاز مكافحة الإرهاب عمليات اعتقال بحقها خلال الأيام القليلة المقبلة. ومن ضمن هذه الشخصيات، بحسب المصدر، وزراء سابقون ومحافظون ورؤساء مجالس المحافظات ووكلاء وزارات ومدراء عامون، ونواب، بالإضافة الى شخصيات منضوية في فصائل مسلحة ضمن «الحشد الشعبي»، ومتورطة بقضايا فساد واستغلال المنصب، مع رجال أعمال تحوم حولهم شبهات فساد». ووضع المسؤول الحكومي ما يقوم به الجهاز، في إطار «المحاولة أو التجربة الجديدة لمواجهة ملف الفساد المستشري في البلاد»، معتبراً أنه «في حال الفشل، فإن الأوضاع ستكون معقدة للغاية، كما أن خيبة الأمل الشعبية ستتضاعف إذا ما تمّ اعتقال مسؤولين واستثناء آخرين». ولفت المصدر إلى أن «لجنة التحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية، تعمل بسرّية تامة».

دعمٌ سياسي مشروط

من جهته، أكد عضو اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد، سعد المطلبي، على أن تحرك جهاز مكافحة الإرهاب في قضايا غير مرتبطة بالإرهاب، أمرٌ يكفله القانون. وأوضح المطلبي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن من مهمات الجهاز، قانونياً، التدخل في حفظ الأمن الداخلي، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة، لافتاً إلى أن «الفساد آفة تهدد أمن الدولة بالكامل».

وحذّر المطلبي، في الوقت ذاته، من إمكانية أن تفتح عمليات الاعتقال، إذا ما طاولت شخصيات بارزة ومتنفذة، باب المواجهة بين القوى السياسية ورئيس الوزراء، لكنه شدد على أنها إذا اقترنت بتهم ثابتة وأدلة، فستلقى دعماً من جميع الأطياف السياسية، بغض النظر عن هوية المعتقلين. ورأى المسؤول الأمني في مجلس محافظة بغداد، أن هذا التطور من شأنه «ضبط العملية السياسية في العراق، ومنع تحويل هذا البلد إلى قرية للفاسدين، المحميين والمحصنين سياسياً». وحذّر المطلبي من وجود تخوف من تحويل عمليات الاعتقال إلى تصفية حسابات واستهداف سياسي، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المبكرة، داعياً إلى أن تكون المحاكمات علنية، وإلا ستكون الاعتقالات مسيّسة وغير شفافة».

وشدّد النائب عن تحالف «الفتح»، عدي شعلان، في اتصال مع «العربي الجديد»، على أن «أي قوة أمنية لا يمكنها تنفيذ اعتقال، بلا أمر قضائي، ولذلك فمن المؤكد تنفيذ الجهاز عمليات القبض وفق مذكرات صادرة عن القضاء». وتحدث شعلان عن «دعم كل القوى السياسية العراقية لحكومة مصطفى الكاظمي في محاربة الفساد، ولعمل اللجنة في ملاحقة الفاسدين»، وهو أمرٌ على حدّ قوله «يحظى بتوافق وإجماع سياسي»، مشدداً على ضرورة أن تترافق الاعتقالات أو الملاحقات، مع أدلة دامغة بعيدة عن مبدأ تصفية الحسابات». ووصف النائب عن تحالف «الفتح» أيّ استغلال لعمل لجنة التحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية، من أجل تصفية الحسابات، في حال حصل، بـ«الانقلاب»، والذي «لن تقبل به القوى السياسية أو الشارع العراقي».

> يتولى الجهاز التحرك نحو ما لا يقل عن 40 قضية فساد
>
> من ضمن المستهدفين وزراء سابقون ونواب حاليون

قضية

يتجه البرلمان التونسي إلى الانقسام لجبهتين: أولى داعمة للحكومة تتألف من 120 نائباً، وأخرى معارضة وتتكون من 80 نائباً، فيما ستكون كتلة الحزب الدستوري الحر خارج التحالفين

انقسامات البرلمان التونسي

موازين قوى جديدة تمهد لإقصاءات وتكوين جبهتين

تونس ـ **وليد التليلي**

تستعد تونس لعودة برلمانية وسياسية جديدة بعد أسبوعين، بعد أن انتهت العطلة البرلمانية التي شكلت فرصة لهدوء نسبي وحدت من التوتر السياسي. وينتظر الجميع أن يكون الموسم الجديد ساخناً، بسبب ما ينتظر البلاد من أجندة سياسية وجدول أعمال عالي الحساسية.

وشكلت جلسة المصادقة على حكومة هشام المشيشي نقطة تحول في إعادة توزيع الأوراق داخل البرلمان، وفي المشهد السياسي عموماً، وقسمت مجلس النواب تقريباً إلى نصفين، ما سيؤدي لاحقاً إلى تكوين جبهتين سياسيتين كبيرتين، مع إقصاء كتلة الحزب الدستوري الحر منهما، بما يحمله ذلك من انعكاسات على وضع هذه الكتلة، وعلى صعودها في مختلف عمليات سبر الآراء الأخيرة التي تتقدم فيها بوضوح.

وأوضحت ملابسات تشكيل حكومة المشيشي أن التموضع السياسي في تونس لا يتم على أساس الاختلاف في الخيارات الفكرية، أو الاقتصادية والاجتماعية أو الإيديولوجية، وإنما على أساس الصراع القائم بين الرئاسة وحركة النهضة بالأساس.

وأكد النائب عن حركة الشعب خالد الكريشي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه يتم حالياً مواصلة النقاشات والتحاور مع مجموعة من الأحزاب لتشكيل كتلة برلمانية جديدة تضم قرابة 80 نائباً، وينتظر أن ترى هذه الكتلة النور مع السنة البرلمانية الجديدة، مبيناً أنها تضم الكتلة الديمقراطية وكتلة الإصلاح والشعب وتحيا تونس وبعض المستقلين، وتهدف إلى خلق توازنات جديدة في المشهد السياسي. وأوضح الكريشي أن «الخارطة السياسية تغيرت، والدورة البرلمانية القادمة مقبلة على عدة تغيرات مقارنة بالدورة السابقة، سواء على مستوى التوازنات الداخلية والتحالفات، وفي علاقة مواقف بعض الكتل من حكومة هشام المشيشي»، معتبراً أن «التحالفات الجديدة ستؤثر بشكل إيجابي على العمل البرلماني بصفة عامة».

من جهته، أكد المتحدث الرسمي باسم «قلب تونس» الصادق جبنون أن الجبهة الجديدة التي يستعدون للإعلان عنها «ستكون جاهزة مع الدورة البرلمانية الجديدة، وتضم نحو 120 نائباً». وبين أن الجبهة تنسيقية وتهدف إلى التسريع في إقرار القوانين التي تساعد على إخراج تونس من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم مؤسسات الجمهورية الثانية، خصوصاً المحكمة الدستورية التي طال انتظارها. وأضاف، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هذه الجبهة تضم النهضة وقلب تونس وكتلة المستقبل وائتلاف الكرامة وعدد من المستقلين، وكل من ينوي الانضمام إليهم مستقبلاً». وأضاف جبنون أن «هناك جوانب تم الانتهاء منها لتشكل الكتلة، وجوانب أخرى سيتم بحثها، (وهي) ستنطلق مع العودة البرلمانية». وبين أن «المشهد السياسي والبرلماني الجديد سيتم خلاله السعي لإحداث توازنات جديدة، وأن تكون للحكومة الجديدة فرص النجاح، خصوصاً وأن الأزمة الاقتصادية لا يمكن أن تطول أكثر، تضاف إليها أزمة صحية، وتونس لا يمكنها مواجهة العزل الصحي مجدداً». ويتضح أن الجبهتين لا تضمان «الدستوري الحر». وفي هذا الصدد يوضح جبنون أن «الحزب الدستوري الحر هو الذي أقصى نفسه من المنظومة الديمقراطية لعدم اعترافه بالدستور ولا بالتجربة الديمقراطية، ومن يقصي نفسه من مجال الديمقراطية يتحمل مسؤوليته». وبدوره، اعتبر الكريشي أن «الدستوري الحر لا يؤمن بالثورة ولا بالانتقال الديمقراطي، ولا بدستور 2014، وبالتالي لا يمكن التعامل معه»، مشيراً إلى أنه «لو كان هذا الحزب يؤمن بالتغيير والانتقال الديمقراطي الذي تعيشه تونس، رغم بعض الهنات والإخفاقات الاقتصادية، ربما ساعتها يمكن التعاطي معه».

وتتضح بهذا العرض أن البرلمان سيكون مقسماً إلى ثلاث مجموعات، أولى داعمة للحكومة بـ120 نائباً، وأخرى معارضة بـ80 نائباً، وكتلة «الدستوري الحر» الرافضة للجميع بـ18 نائباً. وللتذكير، فإن هذا التقسيم ليس جديداً، ولم تفرزه بالضرورة ملابسات حكومة المشيشي، لأنه نفس التموضع الحاصل إبان انتخاب رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وعند محاولة سحب الثقة منه أخيراً، مع فارق أن الحزب الدستوري الحر يصوت تلقائياً ضد الغنوشي و«النهضة» وينضم آلياً للجبهة المعارضة.

ويقود هذا التقسيم الحاصل إلى استنتاج أن البلاد ضيعت على نفسها عاماً كاملاً في البحث عن توازن، يتضح أنه كان موجوداً وكان الأقرب إلى الطبيعي. وقد تصاعدت بعد الانتخابات أصوات داخل «النهضة» تدعو إلى تشكيل حكومة على هذا الأساس، إلا أن الأخطاء في التقدير ومحاولة البحث عن صيغ توازنات جديدة أضاعت عاماً كاملاً في المناكفات السياسية، وضيعت على التونسيين فرصاً متعددة للإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي. واتضح فيما بعد أنه كان جهداً مهدوراً أفقد من البرلمان أحقيته في اختيار رئيس الحكومة ومنحها للرئيس قيس سعيد، ليزيد الوضع اختلالاً. وربما يكون استعادها الآن، إذا ثبّت خيار المشيشي في الاستناد على هذه الجبهة الجديدة والتوصل إلى اتفاق معها، بتعديل حكومته تدريجياً وتطعيمها من هذه الأحزاب. لكن هذا أمر متروك لقادم الأيام، وستحدده النوايا الحقيقية لكل هذه الأطراف.

وتعليقاً على عودة أحزاب حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة للتكتل من جديد، بعدما ضيعوا على أنفسهم عاماً كاملاً وبعدما كالوه من تبادل للتهم منذ الحملات الإنتخابية، علّق وزير التنمية المحلية السابق والقيادي في «النهضة» لطفي زيتون في تدوينة على صفحته في «فيسبوك» قائلاً «الآن، وبعد أن لحس كل المشاركين في الانتخابات الأخيرة وعودهم وعنتريّاتهم، ورأينا أعداء الأمس يتحولون إلى أصدقاء، والعكس صحيح، وبعد أن غابت الاتهامات وحضر الحديث عن المصلحة واعتذق الجميع البراغماتية، أن أن نذكر، لعل الذكرى تنفع الجميع، أن الغدر والخديعة في السياسة ليسا ذكاء بل خبث سطحي وغباء مؤجل، لأن الذكاء العميق هو الوفاء بالعهود واحترام المواثيق».

وتوضح تصريحات مختلف الجبهات السياسية أن جدول أعمال البرلمان سيكون عالي الحساسية، وتسعى الأغلبية الجديدة أولاً إلى تعديل قانون انتخاب أعضاء الهيئات الدستورية، وتقليصه من أغلبية الـ145 نائباً الصعبة جداً إلى أغلبية أقل (131 نائباً أو 109). كما تريد تعديل القانون الانتخابي الذي لم يفرز أغلبية واضحة قادرة على الحكم، وأدى دائماً إلى برلمان مفتت. كذلك ينتظر إجراء تعديل في حكومة هشام المشيشي.

ستكون كتلة الحزب الدستوري الحر خارج التحالفين (Getty)

شرق غرب

لوكاشينكو يطلب السلاح من بوتين

قال الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو (الصورة)، أمس الأربعاء، إنه طلب من نظيره الروسي فلاديمير بوتين إمداد بلده بالأسلحة في مواجهة الاحتجاجات التي تطالب بتنحيه. وقال لوكاشينكو، خلال لقائه وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في مينسك، «طلبت من الرئيس الروسي عدة أنواع جديدة من الأسلحة»، مضيفاً بحسب وكالة «بلتا» الرسمية للأنباء أنه «يمكننا إبقاء الوضع تحت السيطرة، ليس فقط في بيلاروسيا، وإنما على طول حدودنا».

(رويترز)

روسيا: وفاة قومي متطرف معروف بالسجن

أعلنت خدمات السجون في روسيا، أمس الأربعاء، العثور على مكسيم مارتسينكيفيتش، أحد أشهر القوميين المتطرفين في البلاد، والذي ارتكب هجمات على مثليين وأشخاص يعتقد أنهم مهربو مخدرات، ميتاً في السجن، مشيرة إلى انتحاره. ونقلت وكالات أنباء روسية عن إدارة السجون قولها إن مارتسينكيفيتش الذي يمضي حكماً بالسجن 10 سنوات «عُثر عليه ميتاً في زنزانة في مركز الحبس الاحتياطي رقم 3» في تشليابينسك بسيبيريا، مضيفة أن «السبب الأولي للوفاة هو الانتحار».

(فرانس برس)

اليابان: سوغا رئيس للحكومة

انتخب البرلمان الياباني، أمس الأربعاء، رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الجديد يوشيهيدي سوغا (الصورة) رئيساً للوزراء خلفاً لشينزو آبي. وحصل سوغا على 314 صوتاً من أصل 462 صوتاً في البرلمان، حيث يتمتع الحزب بأغلبية مريحة.

(فرانس برس)

ألمانيا: توقيف 29 شرطياً بشبهة النازية

قال وزير داخلية ولاية نوردراين فيستفالن الألمانية، هربرت رويل، أمس الأربعاء، إن سلطات الولاية أوقفت 29 شرطياً عن العمل للاشتباه بمشاركتهم في دعاية لليمين المتطرف عبر غرف دردشة جماعية في «واتس آب». وقال رويل إن المشتبه بهم «تبادلوا صوراً لأدولف هتلر، وصليباً معقوفاً، ورسومات تخيلية للأجنّ وضع في غرفة غاز بمعسكر اعتقال»، مضيفاً أن القضية جعلته «عاجزاً عن الكلام».

(أسوشييتد برس)

سيول: إمكانية إطلاق بيونغ يانغ صواريخ من الغواصات

قال المرشح لمنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة لكوريا الجنوبية، وون إن تشول، أمس الأربعاء، إن كوريا الشمالية قد تجري قريباً أول تجربة إطلاق صاروخ باليستي تحت الماء في غضون عام. وأوضح وون، في رسالة للسلطة التشريعية، إن بيونغ يانغ تعمل على إصلاح أضرار الحقها إعصار أخيراً بحوض بناء السفن في سينبو، شمال شرقي البلاد، وهو المكان الذي تبنى فيه غواصات، مضيفاً أنه بعد وقت قصير من اكتمال الإصلاحات، هناك فرصة لإجراء اختبار صاروخ باليستي تطلقه الغواصات. وأكد أن الجيش الكوري الجنوبي يراقب عن كثب هذه التطورات.

(أسوشييتد برس)

إضاءة

انتخابات المغرب: 4 قضايا خلافية بين الداخلية والأحزاب

لا يزال الخلاف بين وزارة الداخلية المغربية والأحزاب بشأن الانتخابات التشريعية والبلدية متواصلاً، وسط مشاورات لحسمه

الرباط ـ **عادل نجدي**

في أجواء يسودها الترقّب، مع دخول المشاورات السياسية بين وزارة الداخلية والأحزاب المغربية مرحلة الحسم في البنية السياسية والانتخابية والقانونية التي ستجري وفقها الانتخابات البلدية والتشريعية في 2021، برزت إلى السطح قضايا خلافية في تصورات الهيئات السياسية لتلك البنية.

وفي وقت يُنتظر أن تستدعي وزارة الداخلية، خلال الأيام المقبلة، الأحزاب الصغرى وغير الممثلة في البرلمان لمناقشة تصوراتها للعملية الانتخابية، تبدو العتبة الانتخابية من أبرز القضايا الخلافية على طاولة المفاوضات، في ظل تباين واضح في المواقف بين الأحزاب حول الحد الأدنى من الأصوات الذي يشترط القانون أن يناله كل حزب ليحقّ له الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في أي دائرة؛ إذ إن الحزب الذي ينال أصواتاً أقل من العتبة الانتخابية التي يحددها القانون، لا يدخل مرشحوه حلبة التنافس للفوز بالمقاعد، وتلغى هذه الأصوات.

وأظهرت المشاورات حول الجانب الفني للانتخابات وجود تعارض بين الأحزاب الممثلة في البرلمان وحزبي العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي الحالي) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المشارك في الحكومة). ففي الوقت الذي طالبت فيه أحزاب بإلغاء العتبة الانتخابية، مثل التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة وباقي الأحزاب غير الممثلة بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي)، وأخرى بتقليصها أو الإبقاء عليها في نسبة 3 في المائة كما هو الشأن بالنسبة لحزبي التقدم والاشتراكية والاستقلال، أبدى حزبا العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي تمسكهما برفع سقف العتبة إلى 6 في المائة، باعتبارها وسيلة لـ«تعزيز ترشيد وعقلنة الخريطة السياسية».

وفي انتظار أن تحسم الجولات المقبلة من المشاورات السياسية بين وزارة الداخلية والأحزاب نسبة العتبة الانتخابية، سيكون احتساب «القاسم الانتخابي» (نتاج قسمة الأصوات التي تحصلت عليها لوائح الترشيح الحاصلة على العتبة الانتخابية على عدد المقاعد المتنافس حولها) العنوان الأبرز، على الأقل، لمعركة بين «العدالة والتنمية» وباقي الأحزاب، بعد أن طرح العديد منها مقترحاً بإحداث تغيير على مستوى احتساب ذلك القاسم، وذلك باعتماد قاعدة المسجلين، أو قاعدة الأصوات المعبر عنها، كأساس للاحتساب. وتُعتمَد في طريقة الاحتساب القائمة قاعدة الأصوات الصحيحة المعتمدة في الأنظمة الانتخابية الديمقراطية التي تقوم على النظام اللائحي المبني على قاعدة التمثيل النسبي.

ويبدو لافتاً، في هذا الصدد، أن الخلاف يبقى واضحاً بين «العدالة والتنمية» وباقي الأحزاب السياسية، بعد أن أعلن رفضه احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين، باعتباره «باطلاً، ولا يمكن قبوله نهائياً، وأنه هو الاقتراع الفردي المقنع، بل هو أسوأ منه»، داعيا على لسان نائب أمينه العام سليمان العمراني، للإبقاء على النظام الحالي، الذي يقوم على احتساب القاسم على أساس عدد الأصوات الصحيحة، لأنه «أقرب إلى الوفاء للمنطق الديمقراطي، وهو المعتمد في عموم التجارب الديمقراطية في العالم». وفي انتظار الحسم النهائي في احتساب القاسم الانتخابي، جسّد نمط الاقتراع مظهراً آخر من مظاهر الخلاف الكبير بين الفرقاء السياسيين خلال المشاورات السياسية. وقد اقترحت بعض الأحزاب اعتماد نمط الاقتراع اللائحي في المناطق التي يفوق عدد سكانها 50 ألف نسمة، بدل 30 ألف نسمة، في الوقت الذي اقترح فيه حزب العدالة والتنمية اعتماد نمط الاقتراع باللائحة في المناطق التي يفوق عدد سكانها 80 ألف نسمة.

وفي وقت تتجه الأنظار إلى المشاورات الجارية بين بعض الأحزاب قبل العودة إلى طاولة الحوار مع وزارة الداخلية، ستجد الأحزاب السياسية نفسها في مواجهة عقبة رئيسية توقّفت عندها الجولة الأخيرة من المشاورات بين الداخلية المغربية والأحزاب. وتتعلق تحديداً بالاستجابة للمطلب الذي عبّرت عنه بعض قيادات الأحزاب في إحداث لوائح جهوية للشباب والنساء، بدل اللائحة الوطنية المعمول بها حالياً. ويبدو الخلاف قائماً بين الأحزاب السياسية، في ظل تشبث بعض أحزاب المعارضة بهذا المطلب بناء على تقييمها لفعالية اللائحة الوطنية الخاصة بالشباب والنساء، التي لم تفضِ، وفقها، إلى إضافة نوعية في النقاش العمومي في البرلمان المغربي.

ويزيد من حدة الخلاف والضغط على الأحزاب رفض التنظيمات الشبابية المقترح إلغاء اللائحة الوطنية للشباب (30 مقعداً) خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وتعويضها بـ«لائحة الكفاءات الحزبية».

> لا تزال طالبت بعض الأحزاب بإحداث لوائح جهوية للشباب والنساء

ستجرى الانتخابات البلدية والتشريعية المقبلة في 2021 (فاضل سنا/ فرانس برس)

متابعة

لبنان: ساعات حاسمة أمام المبادرة الفرنسية

لا تزال الأزمة اللبنانية تراوح مكانها، في ظلّ التعثر الذي يرافق تشكيل مصطفى أديب لحكومته، وسط إعراب فرنسا عن ضيق الوقت

بيروت ـ **رينا الجمّال**

لم يشهد لبنان، أمس الأربعاء، حلحلة للعقد التي لا تزال تحيط بعملية تشكيل حكومة رئيس الوزراء المكلف، مصطفى أديب، وظلّ واقع الحال مراوحاً مكانه، في انتظار ساعات حاسمة، قد تقود إلى الانفراج أو الانفجار»، بعد تمسك «الثنائي الشيعي»، الممثل بـ«حزب الله» و«حركة أمل» التي يقودها رئيس مجلس النواب نبيه برّي، بحقيبة وزارة المالية، ورفضهما شمول مبدأ مداورة الحقائب هذه الوزارة بالذات، والتي تعد من الحقائب الوزارية السيادية. في هذه الأثناء، مدّدت فرنسا، ولو بشكل غير مباشر، مبادرتها تجاه لبنان، والتي يضيق أفقها مع الوقت، وذلك بإبداء قصر الإليزيه «أسفه» لعدم تشكيل الحكومة اللبنانية حتى الآن، ولكن مع التأكيد على «عدم فوات الأوان أمام السياسيين اللبنانيين لتحمل مسؤولياتهم». وبرز تصاعد الأزمة، مع اعتبار رئيس الحكومة اللبنانية السابق، رئيس «تيار المستقبل»، النائب سعد الحريري، عبر حسابه على «تويتر»، أن حقيبة المالية ليست ملكاً لطائفة بعينها، في رسالة مباشرة إلى «الثنائي الشيعي».

ويعتبر «الثنائي الشيعي» أن هذه الوزارة لا يجب أن يشملها مبدأ المداورة لأنها توفر «التوقيع الثالث» الذي يضمن «المثالثة» في الحكم، إذ يحضر توقيع وزير المالية إلى جانب توقيع كل من رئيس الحكومة (كممثل للسنة)، ورئيس الجمهورية (كممثل للمسيحيين). وهو أمر يرى فيه سياسيون وخبراء قانونيون أنه مجرد بدعة من خارج نظام الطائف يحاول «الثنائي الشيعي» فرضها في السنوات الأخيرة. كذلك يأتي التمسك من قبلهما بوزارة المالية بعد العقوبات الأميركية التي طاولت «حركة أمل»، تحديداً وزير المال السابق النائب علي حسن خليل، والذي يعد يد برّي اليمنى، ما يضعه «الثنائي الشيعي» في إطار الاستهداف السياسي.

وقال مصدرٌ مطلعٌ على نشاط رئيس الحكومة المكلف، لـ«العربي الجديد»، إن أمام أديب خيارين، إما التوجه اليوم الخميس إلى قصر بعبدا لتقديم تشكيلته الوزارية إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، ورمي الكرة في ملعب الآخير الذي لا يمانع المداورة الشاملة، ولكنه يفضل حكومة تضمّ أكثر من 14 وزيراً بعكس رغبة أديب في مجلس وزاري مصغّر، وإما الخيار الثاني، والذي بات مرجحاً جداً، وهو اعتذار أديب عن التكليف، ودخول لبنان مرحلة العقوبات التي قد تكون جماعية، أميركياً وحتى فرنسياً.

في هذه الأثناء، أعربت الرئاسة الفرنسية أمس، عن «أسفها» لعدم احترام السياسيين اللبنانيين التعهدات التي قطعوها خلال زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى لبنان، في بداية شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، لتشكيل الحكومة خلال 15 يوماً». وقال الإليزيه إنه «لم يفت الأوان بعد، يجب على الجميع تحمل مسؤولياتهم والعمل أخيراً لمصلحة لبنان وحدها عبر السماح» لرئيس الوزراء مصطفى أديب «بتشكيل حكومة بمستوى خطورة الوضع».

وأكد مصدر دبلوماسي فرنسي، لـ«العربي الجديد»، أنّ المبادرة الفرنسية «دخلت غرفة العناية الفائقة»، منذ بعد ظهر أول من أمس، وهناك شبه قطاعة فرنسية رسمية حسن خليل، والذي يعد يد برّي اليمنى، ما يضعه «الثنائي الشيعي» في إطار الاستهداف السياسي.

وقال مصدرٌ مطلعٌ على نشاط رئيس الحكومة المكلف، لـ«العربي الجديد»، إن أمام أديب خيارين، إما التوجه اليوم الخميس إلى قصر بعبدا لتقديم تشكيلته الوزارية إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، ورمي الكرة في ملعب الآخير الذي لا يمانع المداورة الشاملة، ولكنه يفضل حكومة تضمّ أكثر من 14 وزيراً بعكس رغبة أديب في مجلس وزاري مصغّر، وإما الخيار الثاني، والذي بات مرجحاً جداً، وهو اعتذار أديب عن التكليف، ودخول لبنان مرحلة العقوبات التي قد تكون جماعية، أميركياً وحتى فرنسياً.

وتداعيات عدم الإيفاء بالتعهدات. في هذا السياق، تتكثّف الاتصالات داخلياً، في محاولة الساعات الأخيرة، لإيجاد صيغة ترضي «حركة أمل» ولا تكسرها أو تحاصرها، ما يبقي المفاجآت متروكة لربع الساعة الأخير. وترى «حركة أمل» أنّ رؤساء الحكومات السابقين، ومن بينهم سعد الحريري، هم الذين يتشاورون فقط مع رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب، منتقدة «تغييب باقي الأفرقاء السياسيين عن المشاورات». وتبدي أوساطها لـ«العربي الجديد» انزعاجها من طريقة تعاطي أديب معها، واستمراره في عدم التواصل مع الأطياف السياسية اللبنانية، حتى بشأن حلّ مسألة وزارة المال.

في المقابل، شدّد رئيس «تيار المستقبل»، النائب سعد الحريري، في تغريدة عبر «تويتر»، على أن وزارة المال وسائر الحقائب الوزارية «ليست حقاً حصرياً لأي طائفة»، ورفض المداورة إحباط، وانتهاك موصوف بحق الفرصة الأخيرة لإنقاذ لبنان واللبنانيين.

من جهته، اعتبر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، الذي يوجد في فرنسا منذ أيام، أن مبادرة باريس هي الفرصة الأخيرة لإنقاذ البلاد. وكتب على تويتر «يبدو أن البعض لم يفهم أو لا يريد أن يفهم أن المبادرة الفرنسية هي آخر فرصة لإنقاذ لبنان ومنع زواله كما قال وزير خارجيتها (جان إيف لودريان) بكل وضوح».

> الإليزيه: الوقت لم يفت بعد لتشكيل الحكومة اللبنانية

قضية

شهادات توثق الدور الروسي: مندوبون يجوبون المناطق لتأمين المرتزقة

تجنيد سوريين للقتال في ليبيا

ناقضت المعطيات على الأرض السورية نفي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قيام بلاده بتجنيد سوريين للقتال إلى جانب مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، إذ إن شهادات لأشخاص يعملون مع قاعدة حميميم تؤكد حصول هذا الأمر، وأن كل شخص يتم إرساله للقتال أو حماية منشآت النفط في ليبيا يتلقى ألف دولار شهرياً

ريان محمد

لم تكد تمضي بضعة أيام على نفي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في مؤتمر صحافي مع نظيره في حكومة النظام السوري وليد المعلم في دمشق، الأنباء عن تجنيد بلاده مرتزقة سوريين، وإرسالهم عبر قاعدة حميميم الروسية في سورية، للقتال إلى جانب مليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر في ليبيا، حتى ظهر أحد سماسرة تجنيد المرتزقة لصالح الروس، وهو يتحدث عن عملية تجنيد عشرات الشباب السوريين في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة النظام.

وكان لافروف قد نفى في دمشق، منذ أيام عدة، الاتهامات التي توجّه لبلاده بتجنيد المرتزقة في سورية ونقلهم إلى ليبيا، زاعماً أنها مجرد ادعاءات تشابه ما سماها بـ«الادعاءات» عن الدور الروسي في الولايات المتحدة وأوروبا. واعتبر أنها اتهامات عارية من الأدلة وادعاءات عارية من الصحة، تتسرب إلى الإعلام من دون الاستفادة من قنوات الاتصال الثنائي على المستوى الرسمي الموجودة بين روسيا ومختلف دول العالم، ما يشير إلى الأهداف الحقيقية لمن يروج مثل هذه الأخبار.

لكن المعطيات على الأرض السورية تناقض تماماً ما قاله لافروف، حيث نشر موقع «أنا إنسان» المحلي تسجيلاً صوتياً لشخص عرف عن نفسه باسم وسيم الدمشقي، الأحد الماضي، وهو من أبناء محافظة السويداء جنوب سورية، أكد فيه أنه يعمل مندوباً للقوات الروسية في قاعدة حميميم على الساحل السوري، مؤكداً أن لديه 700 شخص يريدون السفر إلى ليبيا، تحت مسمى «حرس منشآت نفطية» في المناطق التي تسيطر عليها مليشيا حفتر في الشرق الليبي. وكشف الدمشقي، في حديثه، أن من يرغب في السفر إلى ليبيا بحاجة إلى موافقة «مكتب الأمن الوطني»، التابع لأجهزة النظام السوري، ومكتب الأمن الروسي في سورية، مبيناً أن قائد فصيل مسلح في ريف دمشق يدعى سليمان الشواخ تعهد له بجلب موافقات لـ400 شاب من السويداء ممن يرغبون في السفر إلى ليبيا.

وأكد الدمشقي أنه رافق مجموعة من الشباب الراغبين في التطوع إلى ريف اللاذقية، حيث دخل 100 شاب إلى معسكر تدريب هناك يشرف عليه الجانب الروسي، في حين عاد الصفدي طلب من كل شاب يريد الذهاب إلى ليبيا 100 دولار أميركي مقابل تأمين عقود، جزء آخر لأسباب لم يوضحها، مبيّناً أنه يتقاضى مبالغ مالية من الجانب الروسي عن كل شخص يسافر إلى ليبيا. وأفاد أحد الشباب العائدين من اللاذقية (لم يذكر اسمه في التسجيل) بأن شخصاً يدعى خالد مصياف في ريف حماة الغربي، تجربته في التعاقد مع إحدى الشركات الأمنية الروسية التي تعمل على تجنيد المرتزقة للقتال في ليبيا بالتنسيق مع القوات الروسية، ويصفها بـ«المذلة». وقال «تقاعدت منذ عدة أشهر عن العمل بعمر 48 سنة، حيث كنت موظفاً في إحدى مؤسسات الدولة، فبحثت عن فرصة عمل لتأمين دخل إضافي لعائلتي، لكن للأسف لم يحالفني الحظ لأجد تلك الفرصة، فاسودت الدنيا بوجهي». إلا أن أبو كنان وجد، حسب روايته، في اقتراح جاره في السكن طوق نجاة من واقع مادي غاية في السوء، موضحاً «جاري في البناية اقترح عليّ أن أرافقه للمركز الروسي، الذي يتعاقد مع الشباب لحماية منشآت النفط في سورية مقابل 300 دولار أميركي في الشهر. أما إذا كان العقد خارجي، لحماية المنشآت أو القتال في ليبيا، فيكون راتب الشخص ألف دولار شهرياً». وأضاف «في تلك اللحظات كان ما يسيطر على تفكيري هو سعر صرف الدولار بالنسبة لليرة السورية، فـ300 دولار تساوي اليوم 720 ألف ليرة (سعر صرف الدولار الأميركي الواحد هو 2200 ليرة)، أما الألف دولار فهي مليونان و200 ألف ليرة، ما يعني أنه يبلغ أكثر من 40 ضعفاً من راتبي التقاعدي».

وأشار أبو كنان إلى أن هذا العرض كان بالنسبة له حلاً لكل مشاكله «وأنا أرى أطفالي الثلاثة وزوجتي، الموظفة مرهضة في إحدى المشافي العامة، محرومين من أبسط احتياجاتهم». وتابع «اقتنعت أحد أقارب زوجتي للذهاب معي، وبالفعل استقلينا وقريب زوجتي سيارة أجرة من مصياف بريف حماة إلى قطعة عسكرية تتبع لقوات النظام بالقرب من تدمر في ريف حمص الشرقي في قلب البادية السورية».

وأوضح أن مجموعة ضباط من قوات النظام متعاقدين مع الجانب الروسي يستقبلون المتطوعين، بينما يُشرف على المعسكر ضابط روسي يأتمر الضباط السوريون بأمره، مشيراً إلى أن الروس يتعاقدون لمدة ثلاثة أشهر مع أشخاص ما بين 22 إلى 49 سنة، للخدمة في ليبيا، على أن يحصل المتعاقد على 5 آلاف دولار، أربعة منها تحول إلى مصرف سورية المركزي والـ ألف دولار يستلمها المتعاقد قبل صعود الطائرة، في مطار حميميم، حيث يتم نقلهم عبر طائرة شحن عسكرية روسية. أما إذا كانت الخدمة داخل سورية، فإن العقد ينص على تقاضي المتطوع 300 دولار أميركي، على أن يخضع المتعاقد لفترة تدريب ما بين 20 و60 يوماً قبل الفرز، إما إلى ليبيا أو لحماية منشآت نفطية داخل سورية.

من جانبه، قال أبو حيدر (34 سنة)، وهو أب لطفلين من ريف الساحل السوري والعائد من ليبيا أخيراً، إن تجربته كانت «قاسية جداً». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الروس يستغلون المتعاقدين أبشع استغلال. يعاملوننا كمرتزقة لا أكثر ولا أقل. وأضاف «بالرغم من ذلك هناك شباب يتحملون كل هذه المعاملة القاسية مقابل المال، حيث لا عمل لهم في سورية في ظل تفشي البطالة في البلاد على مدى أكثر من 9 سنوات». ولفت إلى أن «هناك عناصر في قوات النظام التحقوا بالشركات الأمنية الروسية المسؤولة عن تجنيد السوريين، للحصول على مرتبات عالية».

ونشر ناشطون محليون في محافظة السويداء منذ أيام أسماء مجموعة من الأشخاص يعملون لصالح الجانب الروسي من أجل تجنيد الشباب للقتال إلى جانب مليشيا حفتر، متهمين النظام بتحويل من بقي من الشباب في البلاد إلى مجرد وقود لحروب خارج سورية. وكانت عدة وسائل إعلام، منها وكالة «رويترز»، والمرصد السوري لحقوق الإنسان، ذكرت أن الجانب الروسي جنّد مئات السوريين للقتال في ليبيا، وأن المجندين دُربوا في قاعدة عسكرية بحمص قبل نقلهم إلى ليبيا، وخصصت لهم أجور شهرية تتراوح بين 1000 و2000 دولار.

أكد أحد المندوبين أن لديه 700 شخص يريدون السفر إلى ليبيا

يتلقى المقاتل ألف دولار شهرياً ليحارب مع مليشيات حفتر

يتم نقل المرتزقة عبر قاعدة حميميم إلى ليبيا (Getty)

استغلال الأزمة المالية

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، في يوليو/ تموز الماضي، أن عملية التجنيد تستمر بشكل متصاعد في كل من درعا والسويداء وحمص والحسكة وحماة ودير الزور، مشيرا إلى «أن موسكو تستغل الأزمة المالية وسوء الأحوال المعيشية لتجنيد السوريين». ووفق المرصد، فإن تعداد الأشخاص الذين وصلوا إلى ليبيا بلغ حتى يوليو 2700 مرتزق، يتقاضى الواحد منهم من الشركات الامنية الروسية مبلغا شهريا يصل إلى الف دولار اميركي.

متابعة

وحدة الاستخبارات بقوات الدعم السريع ضبطت المتفجرات (ياسوبوشي تشيبا/فرانس برس)

ضبط متفجرات تكفي لـ«نسف الخرطوم»

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أعلنت السلطات السودانية، أمس الأربعاء، إلقاء القبض على 41 متهماً بحوزتهم كميات كبيرة من المتفجرات المتنوعة، قالت السلطات إنها كانت قادرة على «نسف العاصمة الخرطوم»، من دون أن تقدم أجوبة حول كيفية وصول هذه الكمية إلى الجماعات التي ضبطت معها. وشملت الكميات المضبوطة «850 لوحا من نترات الأمونيوم و3594 كبسولة متفجرة و4 جوالات بودرة نترات و13 لفة سلك متفجر».

وقال النائب العام السوداني تاج السر الحبر، خلال مؤتمر صحافي، أمس الأربعاء، إن كمية المتفجرات تقارب إلى حد بعيد تلك التي تسببت في انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الماضي والذي أدى إلى تدمير أجزاء من العاصمة فضلاً عن سقوط عشرات الضحايا وتشريد نحو 300 ألف مواطن. وأشار النائب العام السوداني خلال المؤتمر الصحافي إلى أنه تم ضبط المتفجرات من خلال وحدة الاستخبارات بقوات الدعم السريع التي رصدت نشاطاً غير مسبوق داخل السودان لتجارة المتفجرات خلال الفترة الأخيرة.

وأوضح الحبر أن الأجهزة الأمنية السودانية لا تزال تتعقب نشاطاً لخلايا إرهابية موجودة داخل العاصمة الخرطوم، لكنه امتنع عن تقديم معلومات إضافية في الوقت الراهن لأسباب أمنية، على حد تعبيره. وأشار إلى أن ظاهرة الاتجار بالمتفجرات شغلت الأجهزة الأمنية والنيابة خلال الأسابيع الماضية قبل أن تقوم بنصب 18 كميناً، ألقت بموجبها القبض على 41 متهماً، مبيناً أن تلك التجارة تتم في مواقع مختلفة، وموضحاً أن تلك الكمية من المتفجرات الآن في مكان أمن وتحت حماية قوات الدعم السريع. من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم قوات الدعم السريع، العميد جمال جمعة، إن الجهود أسفرت عن إلقاء القبض على عدد من الخلايا المغلقة التي تتاجر في المتفجرات وأن التحري الأمني عن عناصر تلك الخلايا كشف أن الكبسولة الكهربائية الواحدة المتفجرة تباع بنحو 15 ألف جنيه سوداني (الـ100 جنيه تساوي نحو 1,81 دولار أميركي)، ونبه إلى أن المتفجرات نفسها استخدم جزء منها في محاولة تفجير موكب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في مارس/آذار الماضي.

وأوضح جمعة أن خلايا تجارة المتفجرات كانت تستهدف بشكل خاص العاملين في مجال التنقيب عن الذهب في كثير من المناجم المنتشرة في السودان، «وكان يمكن تسريب بعضها للمجموعات التخريبية، مثل المجموعة التي استهدفت رئيس الوزراء».

وأكد أن عمليات الملاحقة والمطاردة منذ الشهر الماضي ساعدت في خفض عمليات الاتجار بتلك المواد، عقب القبض على عدد كبير من المتهمين، لكنه أشار إلى أن بعضهم هرب إلى خارج العاصمة وآخرون إلى خارج البلاد، متوعدا بملاحقتهم أينما كانوا.

من جانبه، استغرب مدير الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية العميد علاء الدين عبد الجليل، وصول مادة «تي إن تي» ذات الطبيعة شديدة التفجير لهذه الخلايا على الرغم من أن النائب العام والمتحدث الرسمي باسم قوات الدعم السريع لم يشيرا إلى وجودها. ولفت عبد الجليل، خلال المؤتمر الصحافي، إلى أنه «من ضمن المضبوط 2500 كبسولة معبأة بنترات الأمونيوم وقابلة للتفجير». وتابع «الإرهابيون يستغلون نترات الأمونيوم كمادة متفجرة أساسية».

الحدث

إدلب: الميدان يعكس الخلافات التركية ـ الروسية

بدا فشل روسيا وتركيا في حلّ عقد ملف إدلب، خلال اجتماع وفدين تقنيين من البلدين في أنقرة، واضحاً، وسط محاولة وسائل إعلام روسية تحميل تركيا المسؤولية. كما ظهرت تداعيات عدم التوافق في الميدان مع تصاعد القصف وعقب حشد النظام مليشياته قرب نقاط تركية

عماد كركص

لم ترشح معلومات كثيرة عن المباحثات التي أجراها وفدٌ روسي في العاصمة التركية أنقرة حول الملفّين السوري والليبي، والتي بدأت أول من أمس، الثلاثاء، واستمرت ليومين، ولا عما ناقشته حول إدلب ومستقبل وقف إطلاق النار في المحافظة الواقعة شمالي سورية، باستثناء ما قامت بتسريبه وسائل إعلام روسية. لكن المباحثات جاءت في ظلّ تصعيد ميداني في المحافظة. ومن المتوقع أن تنعكس معطيات طاولة التفاوض على أرض الميدان، ما يشير إلى خلافات عميقة بين الروس والأتراك حول إدلب، بناءً على عدد من المؤشرات.

وفي السياق نفسه، أفادت وكالة «نوفوستي» الروسية، أمس، بأن المشاورات التي جرت بين موسكو وأنقرة بشأن الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب، تناولت في يومها الثاني خفض مستوى الوجود العسكري التركي هناك. ونقلت الوكالة عن مصدر تركي قوله إن وفداً فنياً روسياً عرض، أول من أمس، أثناء اجتماع عقد في مقر وزارة الخارجية التركية، اقتراحات بشأن تقليص عدد نقاط المراقبة للجيش التركي في إدلب، لكن الجانبين عجزا عن التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. وأضاف المصدر أنه «بعدما رفض الجانب التركي سحب نقاط المراقبة التابعة له، وأصرّ على الحفاظ عليها، تقرر خفض تعداد القوات التركية الموجودة في إدلب، وسحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة».

وانعكس غياب التوافق بين الطرفين على واقع الميدان الإدلبي. وفي اليوم الأول من المباحثات، سجّل غياب الجيش الروسي عن الدورية المشتركة مع القوات التركية على الطريق الدولي حلب اللاذقية، ما دفع الجيش التركي لتسيير الدورية بمفرده. وهذه الدوريات المشتركة كان قد أقرها اتفاق موسكو بين الروس والأتراك، والذي جرى على مستوى الرئاسة، في الخامس من مارس/ آذار الماضي. وباتت موسكو تستغل هذه الدوريات للتعبير عن رضاها أو عدمه، من تطبيق التفاهمات بينها وبين أنقرة، من خلال المشاركة فيها، أو الاعتكاف عنها.

كذلك كثّف الطيران الروسي، أول من أمس الثلاثاء، غاراته على مناطق في ريف إدلب الشمالي، حيث شنّ أكثر من 20 غارة على مناطق في محيط بلدة معرة مصرين، ومحيط بلدة الشيخ بحر ومنطقة حرش بانتنة في ريف إدلب الشمالي الغربي.

وتزامن اليوم الثاني من مباحثات أنقرة، أمس، مع محاولات لقوات النظام للتقدم على محاور في جبل الزاوية، جنوبي إدلب، ما أدى إلى اشتباكات بين قوات النظام وحلفائه من مليشيات محسوبة على روسيا وإيران من جهة، وفصائل المعارضة من جهة أخرى. وذكرت مصادر من «الجبهة الوطنية للتحرير»، لـ«العربي الجديد»، أن اشتباكات دارت بين الطرفين، ترافقت مع قصف لقوات النظام على محور قرية الرويحة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي. وبحسب المصادر، فقد جاءت الاشتباكات بعد رصد تحركات لقوات النظام في المنطقة، حيث تسعى الأخيرة وبشكل مكثر، إلى وضع نقاط متقدمة على محور الرويحة. وأوضحت المصادر أن القصف على المحور كان لتغطية محاولة قوات النظام التقدم إلى نقاط أمامية والتمركز فيها وتحصينها، إلا أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل. وأشارت المصادر إلى أن القصف طاول، ليل الثلاثاء - الأربعاء، قرى بينين والموزرة وسفوهن وبلدة البارة بجبل الزاوية، واستمر صباح أمس باستهداف القرى ذاتها، موقعاً أضراراً مادية في ممتلكات المدنيين. ويمنع القصف المتكرر المدنيين من العودة إلى بلدات وقرى جبل الزاوية تحديداً، وهي المنطقة التي تقع جنوب الطريق الدولي حلب اللاذقية، «أم 4». وتشير هذه المعطيات إلى عدم حدوث أي اختراق لجهة خلق مزيد من التفاهم حول عقدة إدلب، بين الجانبين الروسي والتركي في أنقرة، وذلك خلال المباحثات التي تأخذ طابعاً تقنياً بينهما. هذه المباحثات بات يضاف إليها الملف الليبي، ليشكل مع الملف السوري حزمة واحدة على طاولة الروس والأتراك.

وكانت العاصمة الروسية موسكو قد استضافت، نهاية شهر أغسطس/ آب الماضي، جولة من المباحثات مع الأتراك، برزت خلالها نقاط خلافية عدة حول إدلب، من دون أن يتمكن الطرفان من حسمها خلال يومين من الاجتماعات. هذه الاجتماعات سارت في بدايتها بشكل إيجابي عبر التفاهم حول الملف الليبي، وهو ما كان يتوقع أن ينعكس إيجاباً أيضاً على الملف السوري والوضع في إدلب، قبل أن تتعكر أجواء التفاوض حول سورية، بعد رعاية موسكو لتوقيع مذكرة بين حزب «الإرادة الشعبية» الذي يقوده قدري جميل، و«مجلس سورية الديمقراطية»، الذي يشكل الأكراد غالبية قيادته ويعمل ضمن مناطق الإدارة الذاتية الكردية. وجرى توقيع المذكرة تزامناً مع الاجتماعات بين الوفدين الروسي والتركي، وهو ما اعتبرته أنقرة تحدياً لها، وفق مصادر إعلامية تركية. وأشارت هذه المصادر حينها، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأتراك أصرّوا على حلّ مسألة السيطرة على طريق حلب - دمشق «أم 5» المار من إدلب، مقابل بحث افتتاح طريق حلب اللاذقية «أم 4» بجزئه المار من إدلب.

في غضون ذلك، يبدو أن الضغط على الوجود التركي في إدلب سيجعل أوجهاً أخرى خلال الأيام المقبلة، إذ شهد محيط عدد من النقاط التركية تظاهرات للنظام.

وكان قد سبق التظاهرات تسريب تسجيل صوتي لمسؤول بعثي محلي من المحافظة، بأن أهالي القرى والبلدات التي دخلتها قواته في حملاتها العسكرية الأخيرة هم الذين يريدون خروج القوات التركية من مناطقهم، علماً أن النظام لم يسمح حتى الآن بعودة المدنيين، حتى من مؤيديه، إلى عشرات القرى والبلدات في كلّ من ريف حماه الشمالي، وإدلب الجنوبي والشرقي والأوسط، وحلب الغربي والجنوبي.

شرقي إدلب، وذلك تحت طائلة المسؤولية. وبالفعل، قام النظام، أمس، بحشد المئات من عناصر المليشيات و«الشبّيحة» باللباس المدني من أجل المشاركة في «التظاهرة» أمام النقطة التركية، والتي طالبت بخروج القوات التركية من سورية، كما جرى نقل بعض المدنيين من القرى القريبة التي كانت خارج المناطق التي تقدمت إليها قوات النظام أخيراً، فيما تمّت دعوة قسم من الموظفين من أبناء إدلب، الذين باتوا يعيشون في محافظة حماة، للمشاركة. وأظهرت صور تجمعاً لمتظاهرين قرب النقطة العسكرية التركية في مدينة morek، شمالي حماة.

وشهدت التظاهرة التي نظمت قرب النقطة التركية في الصرمان، تهجماً من المشاركين على النقطة، ما دفع عناصر النقطة للرد بإطلاق مسيل للدموع لدفع المهاجمين للتراجع. وقالت وزارة الدفاع التركية في بيان حول الحادثة، إن «بعض المجموعات ذات المظهر المدني اقتربت بتوجيه من نظام الأسد من نقاط المراقبة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة الخاصة بنا في منطقة خفض التصعيد في إدلب، وهاجمت نقطة المراقبة السابعة، وتفرقت بعد الإجراءات المتخذة».

ويريد النظام من خلال التظاهرات أن يوحي بأن أهالي القرى والبلدات التي دخلتها قواته في حملاتها العسكرية الأخيرة هم الذين يريدون خروج القوات التركية من مناطقهم، علماً أن النظام لم يسمح حتى الآن بعودة المدنيين، حتى من مؤيديه، إلى عشرات القرى والبلدات في كلّ من ريف حماه الشمالي، وإدلب الجنوبي والشرقي والأوسط، وحلب الغربي والجنوبي.

وكالة «نوفوستي» تحدثت عن رفض تركيا سحب نقاط المراقبة

يمنع النظام السوري عودة المدنيين إلى مناطق سيطرته

كثّف الطيران الروسي غاراته على مناطق في ريف إدلب (Getty)

النظام السوري يندد برغبة ترامب قتل الأسد

نَدّدت وزارة خارجية النظام السوري، أمس الأربعاء، بتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن رغبته قتل رئيس النظام بشار الأسد، واصفة الولايات المتحدة بأنها دولة «مارقة وخارجة عن القانون». ونقلت وكالة «سانا» التابعة للنظام عن مصدر في وزارة الخارجية قوله إنّ «تصريحات رأس الإدارة الأميركية حول استهداف الرئيس بشار الأسد تبين بوضوح المستوى الذي انحدر إليه التفكير والسلوك السياسي الأرعن للإدارة الأميركية، ولا تدل إلا على نظام قطاع طرق يمتهنون الجريمة للوصول إلى مآربهم». وكان ترامب قد قال، الثلاثاء الماضي، خلال مقابلة في برنامج «فوكس آند فريندز»: «كنت أفضل قتله (قاصداً الأسد). لقد جهّزت للأمر تماماً». وأضاف «لم يرغب (وزير الدفاع السابق جيمس) ماتيس في أن يفعل ذلك».

(فرانس برس)

قطر تدعو المفاوضين الأفغان لتغليب المصلحة الوطنية

في الوقت الذي كانت تتواصل فيه مفاوضات السلام بين وفدي الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان» في الدوحة، أكدت الحكومة القطرية، أمس الأربعاء، أن «المفاوضات الأفغانية المباشرة، والتي تعتبر إنجازاً بحد ذاتها، تشكل علامة فارقة في تاريخ أفغانستان وتفتح الطريق أمام الشعب لوحدة وطنية حقيقية ولعهد جديد يسوده السلام والأمن والاستقرار والازدهار». وأضافت «بتعزيز روح الأخوة والتسامح وتغليب المصلحة الوطنية واستلهام تطلعات الشعب الأفغاني يمكن لمفاوضات الدوحة أن تحقق النجاح المطلوب، وتصل إلى وفاق واتفاق شامل يحقن الدماء ويحقق السلام ويحفظ لأفغانستان وحدتها واستقلالها وسيادتها». وفي الوقت الذي تعقد فيه المفاوضات خلف الغرف المغلقة، وبعيداً عن الإعلام، بدا واضحاً أن إجراءات بناء الثقة بين الطرفين المتصارعين على الأرض في أفغانستان تسير بوتيرة بطيئة، حيث تجاوز الطرفان موعد إقرار جدول الأعمال، ولا تزال المفاوضات جارية بشأن الاتفاق عليه وعلى الجدول الزمني للمفاوضات. وكان رئيس وفد «طالبان» الشيخ مولوي عبد الحكيم قد أعلن أخيراً أن «الحركة تلتزم بمبدأ الحوار وإنهاء المشاكل الناجمة عن الاحتلال من خلال التفاهم مع الأطراف الأفغانية الأخرى».

(العربي الجديد)

الأمم المتحدة تتهم مادورو بجرائم ضد الإنسانية

أكد محققون للأمم المتحدة، أمس الأربعاء، أن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وأعضاء في حكومته يقفون وراء «جرائم ممكنة ضد الإنسانية» في بلدهم، مشيرين إلى استخدام منهجي للتعذيب واغتيالات. وقال فريق المحققين، في أول تقرير له، إنه وجد أدلة على وقوع جرائم ضد الإنسانية. وأضاف أن هناك «أسباباً كافية للاعتقاد بأن الرئيس ووزيرين، أحدهما وزير الدفاع (فلاديمير بادرينو)، أمروا أو ساهموا في تدبير الجرائم التي تم توثيقها». وأعلنت رئيسة فريق المحققين مارتا فالينس أن بعض هذه الجرائم «بما في ذلك القتل التعسفي واللجوء إلى التعذيب بشكل منهجي، ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية».

(فرانس برس)

تنطلق في جنيف مباحثات بين الحوثيين والحكومة اليمنية حول إطلاق دفعة من الأسرى لدى الطرفين، ستكون الأكبر منذ بدء الصراع إذا ما تمّت بالفعل، في وقت يحاول فيه المبعوث الأممي مارتن غريفيث إحداث اختراق لجهة وقف إطلاق النار

لمسات أخيرة لإطلاق 1420 سجيناً

مباحثات يمنية لتبادل الأسرى

يعيش اليمنيون على حافة المجاعة (عيسى احمد/فرانس برس)

يبدأ ممثلون عن الحكومة اليمنية من جهة، وعن جماعة الحوثيين من جهة أخرى، اليوم الخميس، محادثات في مدينة جنيف السويسرية، برعاية أممية، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق لتبادل 1420 أسيراً، وذلك بعد عمليات تبادل محدودة جرت بين الطرفين منذ توقيعهما اتفاق استوكهولم في ديسمبر/ كانون الأول 2018. وكان الجانبان قد وافقا خلال محادثات السويد في ذلك العام على تبادل 15 ألف أسير. وفي حال توصل المتفاوضون في جنيف إلى اتفاق، وتحقّقت عملية التبادل، فستكون الأكبر منذ بداية النزاع الدامي في اليمن، منتصف العام 2014، ثم تدخل التحالف السعودي - الإماراتي في ربيع العام التالي، في هذا الصراع. وتمثل عملية التبادل أيضاً، إذا ما تمّت، بارقة أمل للشعب اليمني، الذي يعيش اليوم على مشارف المجاعة. وتأتي المفاوضات، التي تعد الأولى من نوعها بين الطرفين في بلد أوروبي منذ مفاوضات السويد، في وقت تشتعل فيه محافظة مأرب اليمنية الغنية بالنفط، بمعارك السيطرة بين الحوثيين والقوات الحكومية، وسيعد أي اختراق في التفاوض خبراً سارّاً للمبعوث الأممي مارتن غريفيث، الذي أكد أخيراً أنه قدم للطرفين المتقاتلين مسودة مفصلة لاتفاق لوقف إطلاق النار.

وحول تفاصيل المباحثات، ذكر أعضاء في لجنة شؤون الأسرى والمعتقلين الحكومية، أمس، أنه من المفترض الاتفاق على إطلاق سراح 900 من أسرى الحوثيين، في مقابل نحو 520 من أسرى الحكومة. وقال العضو في اللجنة ماجد فضائل، لوكالة «فرانس برس»، إن «الاجتماع سيستكمل مناقشة إجراءات تبادل إطلاق سراح الدفعة الأولى من الأسرى، والتي تضم 1420 أسيراً من الطرفين»، فيما أوضح مصدر حكومي قريب من الرئاسة اليمنية، أن المحادثات هي «لوضع اللمسات الأخيرة» على العملية، بعدما جرى الاتفاق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على «جميع الترتيبات اللوجستية، بما فيها عملية نقل الأسرى وتحديد مواقع عمليات التبادل». وأضاف المصدر أن من بين الأسرى المتفق على إطلاق سراحهم، العميد ناصر منصور هادي، شقيق الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بالإضافة إلى نحو 19 أسيراً سعودياً وسياسيين وصحافيين. وبحسب مسؤول في مطار صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فإن رئيس وفد لجنة أسرى الحوثيين، عبد القادر المرتضي، غادر أمس العاصمة اليمنية صنعاء إلى جنيف.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، قد أعلن في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، أول من أمس، أنه من المتوقع

بحث وزيرا الخارجية الروسي والسعودي هاتفياً أزمة اليمن

«أن يلتقي الطرفان هذا الأسبوع في سويسرا لمتابعة نقاشاتهما حول تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى»، معرباً عن أمله في أن يسفر اللقاء عن إطلاق سراح بعضهم. وذكّر المبعوث الأممي مجلس الأمن بـ«تعهد الطرفين في استوكهولم بالإفراج عن السجناء والمعتقلين المرتبطين بالنزاع، وهما واصلا مناقشاتهما للوفاء بهذا الالتزام في عمّان في وقت سابق من هذا العام (فبراير/ شباط الماضي)». كما أبلغ غريفيث مجلس الأمن بأنه أرسل «مسودة مفصلة» لاتفاق وقف إطلاق النار إلى الطرفين المتحاربين في اليمن، الأسبوع الماضي، وأنه «حان الوقت الآن لكي تختتم الأطراف المفاوضات بسرعة». ورأى أنه لا ينبغي التقليل من الأهمية السياسية لمحافظة مأرب، معتبراً أن «التحولات والعواقب والأحداث العسكرية في مأرب، لها آثار مضاعفة على آليات الصراع في جميع أنحاء اليمن». وحذر غريفيث من «انزلاق البلاد بعيداً عن السلام، ما لم يتم إسكات البنادق».

في هذه الأثناء، عقد وزيرا خارجية كل من روسيا والسعودية، سيرغي لافروف وفيصل بن فرحان، مباحثات هاتفية تناولت تطورات أزمة اليمن، وأعادت فيها موسكو التذكير بمبادرتها للأمن الجماعي في منطقة الخليج، والتي كانت قد أطلقتها في صيف العام 2019. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان، إن الطرفين بحثا خلال المكالمة «الأوضاع العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن، وضرورة دعم الجهود الأممية الرامية لتوصل أطراف النزاع إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، واتخاذ إجراءات إنسانية عاجلة وإطلاق تسوية شاملة لفترة ما بعد النزاع». وشدّد لافروف، بحسب البيان، على أنه «لا يمكن المضي قدماً في إحلال السلام والاستقرار المنشودين في اليمن، إلا من خلال مراعاة مصالح ودواعي قلق جميع القوى الرئيسية في البلاد، وتوحيد مساعي اللاعبين الخارجيين». وذكرت وكالة «روسيا اليوم» أن الوزير الروسي ذكّر نظيره السعودي بالمبادرة الروسية الخاصة بوضع مفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج.

ميدانياً، أعلن الجيش اليمني، أمس، القبض على «خلية حوثية لتهريب الأسلحة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني». وقال المركز الإعلامي لألوية العمالقة (تابعة للجيش)، إنه «بعد عملية استخبارية، تمكنت قوات خفر السواحل من القبض على خلية حوثية تعمل على تهريب الأسلحة بقيادة شخص يدعى علوان فتيني»، مضيفاً أنه «تم اعتراض عناصر الخلية في قارب صيد بمضيق باب المندب، وبحوزتهم جوازات سفر، وهواتف للأقمار الاصطناعية، وجهاز لتحديد المواقع». وذكر المركز أن التحقيقات مع الخلية، التي لم يذكر عدد عناصرها أو وقت اعتقالها، كشفت معلومات مهمة عن شبكات تهريب الأسلحة إلى موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى عبر بحر عُمان، وصولاً إلى المهرة، شرقي اليمن. وفي تطور آخر، أعلن المركز الإعلامي لـ«العمالقة» عن تمكن قوات الجيش من إسقاط طائرة مسيرة للحوثيين في سماء مديرية الدريهمي، جنوبي الحديدة.

من جهتها، أعلنت جماعة الحوثيين مقتل 22 من مسلحيها، بينهم 3 قياديين ميدانيين رفيعين، خلال مواجهات مع القوات الحكومية. وذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، الخاضعة لسيطرة الجماعة، في خبرين منفصلين، أنه تم «تشييع 16 من أفراد الجيش واللجان الشعبية (عسكريين ومسلحين حوثيين) في محافظة حجة، شمال غربي اليمن»، و«تشييع 6 من مقاتلي الجماعة في محافظة صعدة بأقصى شمالي اليمن».

(فرانس برس، رويترز، الأناضول)

حظر تصدير السلاح

جدّد البرلمان الأوروبي، أمس الأربعاء، دعوته جميع دول الاتحاد الأوروبي، إلى عدم بيع الأسلحة لكلّ من السعودية والإمارات، بسبب الحرب التي يشنها التحالف العسكري الذي تقوده هاتان الدولتان على اليمن. كذلك دعا القرار، الذي يُعَدّ غير ملزم للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتكرر خلال السنوات الماضية، هذه الدول، إلى عدم بيع الأسلحة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وأطراف الصراع الأخرى في هذا البلد.

إضاءة

ما وراء انفتاح أردوغان على المعارضة؟

تطرح الكثير من التساؤلات حول الأسلوب الجديد لتعاطي الرئيس التركي مع المعارضة ومدى انفتاحه عليها، لا سيما بعد لقائه برئيس بلدية أنقرة

إسطنبول ـ **جابر عمر**

فوجئت الأوساط السياسية التركية مطلع سبتمبر/أيلول الحالي باستقبال الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس بلدية أنقرة منصور ياواش، وهو من حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، ومن القيادات التي برزت أخيراً، ويطرح اسمه للانتخابات الرئاسية المقبلة من قبل جبهة المعارضة إلى جانب أسماء أخرى. ويأتي استقبال أردوغان لياواش بعد أكثر من عام على الانتخابات البلدية التي جرت في مارس/ آذار من العام الماضي، والتي أدت لفوز المعارضة بكبريات المدن التركية.

هذا اللقاء جاء من أجل حلّ المشاكل الخدمية العالقة في أنقرة، وفق ما أُعلن، والتي تتطلّب تعاوناً بين الإدارة المحلية والحكومة التي يترأسها أردوغان، وحصل بموافقة من رئيس حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، كمال كلجدار أوغلو. الأمر الذي طرح تساؤلا عن مدى انفتاح أردوغان على المعارضة، خصوصاً أنّ رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، سبق أن طلب من أردوغان موعداً خاصاً للقائه من أجل تناول الأزمات التي تعانيها مدينة إسطنبول وحلّها، بعد أن عادت إدارتها للحزب الكمالي العلماني، عقب 25 عاماً من سيطرة الأحزاب المحافظة عليها. فضلاً عن تساؤلات طرحت عن سبب تفضيل أردوغان لقاء ياواش، من دون أن يقبل بلقاء إمام أوغلو.

وبحسب مصادر إعلامية، فإنّ لقاء أردوغان وياواش، كان بناءً، واستمع خلاله الرئيس التركي بدقة لمطالب رئيس بلدية أنقرة التي تنوعت ما بين الخدمات والمشاريع المعلّقة. وقد وجه الرئيس تعليماته فوراً لإنجاز المشاريع العالقة، متعهداً بتقديم الخدمات اللازمة لأنقرة. علماً أنّ أردوغان كان رئيس بلدية إسطنبول سابقاً، وبالتالي يعرف كيف يستمع بخبرته للمشاكل التي تعترض العاصمة.

وأردوغان أمام نتائج الانتخابات التي جرت العام الماضي، والخسارة التي تلقاها حزب «العدالة والتنمية» بفقدان كبرى البلديات، لم يتعامل بإيجابية مع مطالب لقاء رؤساء هذه البلديات. وبدلاً من ذلك، رتّب لقاءً مع جميع رؤساء البلديات الكبيرة في عموم تركيا في وقت سابق، ومن بينهم رؤساء بلديات المعارضة، وهم، إضافة إلى إمام أوغلو وياواش، رئيس بلدية إزمير تونج سوير، ورئيس بلدية أضنة زيدان كارالار وآخرون. وتجنّب أردوغان أن يكون هناك لقاء مباشر ثنائي مع رؤساء البلديات المعارضين، وهو ما اعتبر محاولة من الرئيس التركي للاستماع لمشاكل جميع البلديات من دون تمييز، ومن دون أن يحظى إمام أوغلو في الوقت نفسه بتلك الخاصية التي تجعله شخصاً مؤثراً، فضلاً عن محاولة أردوغان جعل الأمور الخدمية تسير بالشكل البيروقراطي من خلال التواصل المؤسساتي.

لكنّ الأوساط المراقبة والمتابعة والخبيرة بسياسات أردوغان ترى أنّ الرئيس التركي بعد أن استعاد جزءاً من شعبيته التي فقدها أخيراً بعد انتشار وباء كورونا، ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في العام 2018 عقب التصادم مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن قضية القس الأميركي أندرو برانسون الذي كان معتقلاً في تركيا، يحاول اعتماد أسلوب أكثر مرونة، هذا إلى جانب محاولته الدائمة التقرب من الشارع التركي عبر نشاطات مختلفة، لتكون مقابلته مع ياواش ضمن إطار توجيه الرسائل للشعب، بأنه رئيس كل تركيا حتى المعارضة التي لم تنتخبه.

كذلك، فإنّ خيار أردوغان بلقاء ياواش مرتبط أيضاً بطريقة تعاطي الأخير بحكمة مع الأمور وعمله الدؤوب منذ توليه منصبه، وعدم دخوله في مناقشات وحوارات وسجالات ساخنة، وإلقاء التهم على الحزب الحاكم بعرقلة العمل كما فعل إمام أوغلو، الذي يطرح اسمه هو الآخر من قبل أطراف في المعارضة ليكون المرشح الرئاسي المقبل أمام أردوغان. ولكن هناك شريحة أيضاً لا بأس بها، ترى في ياواش مرشحا لديه فرص إمام أوغلو نفسها. وعلى العكس من إمام أوغلو، لم يرتكب ياواش أخطاء في عمله كرئيس بلدية إسطنبول الذي غاب عن المشهد أثناء السيول التي اجتاحت المنازل والشوارع في إسطنبول قبل أسابيع، ولم يستطع العمل على حلّ مشكلة الازدحامات الخانقة في المدينة، ما زاد من النقمة الشعبية.

■ الاحتلال احتلال أرض، أما التطبيع فاحتلال إرادة، ومواجهة الاحتلالين تكون بالمقاومة والوحدة #التطبيع خيانه

■ مهما كانت خلافات الماضي ما نحمل الأجيال الحالية أخطاء الجيل السابق واللي يربطنا مع الفلسطينيين أكبر من مواقف سلبي بسبب جهل السياسيين وعمر الخطأ ما يتعالج بخطأ. مجرد أنك توافق على التطبيع بسبب موقف قديم هذا يعني أنك إنسان حاقد ويحمل بقلبه غل كبير فلسطين قضيتنا ولو اختلفنا #التطبيع

■ كسر هجوم، وقتلى وجرحى وأسرى من مليشيات #الحوثي في معارك بجبل #مراد جنوبي محافظة #مأرب

■ لو حدث واستقال #السراج: استمرار الوضع المأساوي الحالي إلى أن يتم التوافق علي شخصية جديدة يعني لن يتم فتح الموانئ، وبالتالي سيؤثر ذلك علي صرف الدولار واللي بالتأكيد سيقفز إلى معدلات عالية

■ فارس آخر من فرسان تونس يترجل، وفاة النقابي والوزير والمناضل السياسي أحمد بن صالح عن عمر يناهز 95 سنة! بن صالح كانت لديه مسيرة مميزة جداً... سبق له قيادة #UGTT وتبوأ عدة مناصب في الدولة وتولى عدة حقائب وزارية كما أنه تذوق قسوة السجن والمنفى لروحه السلام

■ هل شاهدتم نقاشا تلفزيونيا جريئا يدور حول الدستور بين مؤيد ومعارض؟؟؟ #صوت_بلا_على_الدستور #الجزائر

■ منذ متى أصبح #ترامب ولي أمرنا ويتحكم ببلادنا ويتخذ قرارات سيادية بالنيابة عنا...؟ #السعودية

■ اجتماع بين العسكريين الأتراك والروس في #أنقرة حول #ادلب في الوقت الذي تقوم فيه الحربيات الروسية بقصف جبل #الزاوية وأخبار من حسابات موالية تتحدث عن مطالب روسية سحب النقاط التركية المحاصرة وتخفيض عدد القوات التركية

■ أنت تريد وهو يريد والثنائي الشيعي يفعل ما يريد #مصطفي_اديب #لبنان